جمهورية مصر العربية

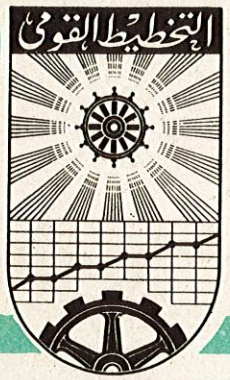

معهد التخطيط القومى نسخة واحدة

مذكرة رقم (١١٩٧)

تقييم مشروع خطة ١٩٧٦
فروضها ، أهدافها ، وسائلها

اعداد
دكتورة سلوى سليمان

مايو ١٩٧٧

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

د. سلوى سليمان
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

تقييم مشروع خطة ١٩٧٦
فروضها ، أهدافها ، وسائلها

اذا كانت مناقشة حدث اقتصادى ماض قد تبدو مسألة تاريخية محضة ، فإن هذه الدراسة – وهى تتناول مشروع خطة عام انقضى – ليست بالضرورة كذلك : فمن ناحية ، نجد أن الجزء الأكبر من التحليل الحالى قد تضمنته دراسة سابقة قدمت للمسئولين قبل بداية عام الخطة المذكورة[1] . ومن ناحية أخرى ، فإن تناولنا لمشروع خطة عام ١٩٧٦ يأتى فى إطار الخطوط العريضة التى سبق إعلانها – معه – للخطة الخمسية ١٩٧٦–١٩٨٠ . وبصرف النظر عما إذا كانت الخطة الخمسية قد وضعت موضع التنفيذ أم لا ، فإن ارتباطها بمشروع خطة عامها الأول يجعل تحليل ونقد هذه الأخيرة أبعد ما يكون عن كونه مجرد دراسة حدث تاريخى منتهى . بل ، إن مجرد عدم تطبيق الخطة الخمسية يمكن أن يتضمن فى حد ذاته التصديق على صحة

---

١ – أنظر : سلوى سليمان : " دراسة تحليلية لمشروع خطة ١٩٧٦ ، فى ضوء العجز فى ميزان المدفوعات " ؛ مقدمة إلى الأستاذ الدكتور وزير الاقتصاد (٢٠ ديسمبر ١٩٧٥) . وقد تفضل الدكتور زكى شافعى مشكورا بالسماح بإعادة إعدادها ، ونشرها ضمن بحوث معهد التخطيط القومى .

العديد من أوجه النقد التى تضمنتها الدراسة. ولعل ما انتهينا إليه فى حينه - من آراء وتوقعات - جدير بنظرة إلى الوراء in retrospect إذا ما تبين الآن صوابه، ففى ذلك تمكين من قدرة أكبر على التطلع السليم إلى المستقبل، والانتقاء "الحكيم" لاختياراته الاقتصادية.

الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠

إن العجز المزمن فى ميزان المدفوعات، والذى يرجع تاريخه إلى حوالى الربع قرن الماضى[٢]، ليس مجرد دلالة على أزمة وقتية راهنة، ولكنه أيضا - وفى المقام الأول - مؤشر لفداحة الاختلالات الهيكلية فى الجهاز الإنتاجى للاقتصاد المصرى. وأبرز الدلائل على ذلك، اقتران هذا العجز المتزايد بمديونية خارجية متراكمة الأعباء. ذلك أن بيانات الدين الخارجى outstanding and disbursed، بملايين الدولارات، تشير إلى اطراد تزايده من ٢١٣٩ إلى ٢٧٠٩ إلى ٣٧٥٩ ثم ٤٥٥٧، على مدى السنوات من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٦ على التوالى؛ وإلى توقع اطراد تزايده حتى عام ١٩٨٠ على الأقل[٣].

ولما كان هذا الوضع يمثل حجر عثرة فى سبيل إمكانات التنمية، فإن أى خطة إنمائية توضع الآن يجب أن تستهدف، كمقدمة عملية لها، وضع الأسس، واتخاذ الإجراءات الاقتصادية، اللازمة لعلاج المسببات الرئيسية للأزمة الاقتصادية. ومتى تم ذلك، فإن القضاء على عجز ميزان المدفوعات، والتخلص من عبء المديونية الخارجية - وهى

---

٢ - والذى يلاحظ أنه كان يتزايد بصفة خاصة فى فترات الحروب والأحداث الاقتصادية والاجتماعية البارزة. أنظر الملحق، جدول (١).

٣ - بما فى ذلك من قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. لمزيد من التفاصيل أنظر الملحق، جدول (٢).

أعراض ، وليست مسببات - يصبحان مسألة وقت فى المقام الأول .

وهذا ، على وجه التحديد ، ما يجب توقّعه من الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، وهو ما نسعى هنا إلى تحليله ومناقشته ؛ مسلمين - بالقطع - بما جاء فى مقدمتها من أن الظروف التى سبقت حرب أكتوبر ، والتى أعقبتها ، لها تأثير كبير على أولويات الخطة ؛ ومسلمين أيضا بأنها - كخطة "انتقالية" - لا يمكن أن يُتوقع منها ، فى مدى السنوات الخمس التى تستغرقها ، إحداث تغيير هيكلى فى الاقتصاد المصرى . ولكن ذلك لا يمنع أن يُتوقع منها - كحد أدنى - أن تشكّل مرحلة هامة نحو ذلك التحول الهيكلى اللازم لنجاح أهداف التنمية فى الأجل الطويل . والذى يعنينا هنا أمران : (١) فحص الركائز الأساسية لبناء الخطة الخمسية ؛ (٢) بيان مدى تناسقها مع هدف التنمية بعيدة المدى :

أولا : الركائز الأساسية لبناء الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ :

بمراجعة الخطوط العامة لهذه الخطة ، يتبين بوضوح أنها تتسم بالنظرة بعيدة المدى . ويظهر ذلك فى ارتكاز استراتيجيتها على التنمية الصناعية ، والتوطن العمرانى ، والمتغير السكانى ؛ كما يؤكده ملاحظة أن تناول الخطة لأزمة ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية يتم بطريقة ضمنية غير مباشرة . وبهذا النهج يكون إصلاح العجز - فى أغلب الأحيان - نتيجة جانبية لتحقيق أهداف أخرى ، دون أن توجه إليه الخطة أدوات السياسة الاقتصادية وإجراءاتها مباشرة .[٤] ويبدو فى هذا الأسلوب عدم التمييز بين مظهرين لتلك المشكلة : أولهما قصير الأجل ، الذى يواجه الاقتصاد حاليا ، والذى يستدعى برنامجا خاصاً للتحرك السريع والمباشر لعلاجه . وثانيهما طويل الأجل ، وهو ما ينبغى أن تتكفل به خطط واستراتيجيات التنمية بعيدة المدى للقضاء على الأسباب الكامنة فى جذور الجهاز الإنتاجى للاقتصاد المصرى . ويبدو عدم التمييز هذا واضحاً بالذات فى العبارات الواردة بمشروع

٤ - أنظر : مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٦ ، وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية (أكتوبر ١٩٧٥) ، ص ١٤-١٧ .

الخطـــــــة[٥] .

وفـــى اعتقادنا أن ترك إصـــلاح العجـــز ليكون نتيجـــة جانبيـــة للتركيز على أهداف أخـــرى ، هو منهج غير ملائـــم لظروف إزمان العجـــز بالصورة الـــتى يعانيها الاقتصاد المصـــرى . فالارتباط العضـــوى بين المظهر قصير الأجـــل لعجـــز ميزان المدفوعـــات ، والاختلالات بعيـــدة المدى فى هيكـــل الاقتصـــاد المصـــرى يقتضـــى أن يكـــون للتركـــيز المباشـــر على مواجهـــة العجـــز أهميـــة رئيســـية ، لما يســـتتبعه ذلك من آثار ايجابيـــة على الامكانات بعيـــدة المـــدى للاقتصـــاد ؛ وليس العكس دائما كما ترى الخطـــة . وليس بخاف أن التصـــويب المباشـــر على علاج العجـــز القائم فـــى ميزان المدفوعات يحـــتم تطبيقاً فورياً لإجـــراءات معينـــة (فى مجال الاســـتهلاك ، الاســـتثمار ، اختيار أساليب الانتاج ، أسس تشـــجيع رأس المال المحـــلى والأجنـــبى ، ٠٠٠٠٠ الخ) ، من شأنها أن تجعـــل اتجاه الاقتصـــاد إلى مسار التنميـــة أمرا أكـــثر احتمالا وأقرب منالاً .

وفيما يلى نتناول الركائز الثـلاثة لاستراتيجيـة الخطـــة :

١ـ دور التنمية الصناعيـــة فى الخطـــة الخمســـية : تبـــدو ملامح هذا الـدور فى اعتبار التصنيـــح هدفا بعيـــد المدى ، يرمى الى "تحـــويل مصـــر إلى دولة مصدرة للســـلع الصناعية" أساسا . وهذا التركيز يســـتهدف تحولا هيكليا أساسيا تتطلع إليـــه الخطـــة ؛ باعتباره ضـــرورة تقتضيهـــا مواجهة احتياجات الاقتصـــاد المتزايدة إلـــى اســـتيراد السلع الزراعيـــة الأساسية ، ومتطلبات رفع مســـتوى المعيشـــة . وتقدّر الخطـــة أنه لكـــى يتســـنى الوصـــول بدخـــل الفرد فى عام ٢٠٠٠ ـ بالأســـعار الثابتـــة ـ إلى ثلاثة أمثال مســـتواه الحالـــى ، يجـــب أن يتحـــدد هـــدف رفـــع مســـتوى الإنتـــاج الصناعـــى بثمانيـــة أمثال مســـتواه الراهن . أما اســـتهداف أربعـــة أمثال هـــذا الدخـــل فيتطلب ـ فى تقدير الخطـــة ـ أن يصـــل الإنتاج الصناعى عام ٢٠٠٠ إلـــى

---

٥ ـ انظـــر مثـلا البند (د) ، ص ٩ ، من مشـــروع الخطـــة ، المرجـع السابق .

عشرة أمثال مستواه الحالى [٦] .

ومع هذا التركيز الرئيسى على أهمية النشاط الصناعى فى الخطة ، فإن الباحث لا يجد تصوراً لكيفية تحقيق النتائج المستهدفة ، سواء عن طريق استخدام الوسائل أو تحديد الأولويات بين فروع الصناعة المختلفة . بل إن الخطة ، وهى تشير إلى العلاقة المتصورة بين هدف رفع مستوى المعيشة ، وبين ما يتطلبه من زيادة فى الإنتاج الصناعى ، لا تشير إلى أى اختيارات - من جانبها - لأى من المستويات المقترحة ، حتى يتسنى الاستطراد إلى مناقشة الهدف المحدد للإنتاج الصناعى وما يقتضيه تحقيقه من شروط أو إجراءات اقتصادية . وفى اتخاذ هذا الموقف - من جانب الخطة - إسقاط لاحدى مهامها الرئيسية . ولعله لم يكن من الغريب إزاء هذا التعميم ، وانتفاء المقتضيات الأساسية لمفهوم "الخطة" أن لا يوضع مشروع أول عام لها موضح التنفيذ ، وأن نرى تغيراً - من عام لآخر - بين الأولويات المعلنة [٧] .

٢ - التوسع واعادة التوطن العمرانى : ويتمثل ذلك فى توجيه الخطة اهتماما أساسيا إلى ضرورة رسم السياسات من الآن على أساس أن مشكلة التكدس العمرانى الراهن ، والركود والاختناق الذى يعانيه الاقتصاد حاليا ، يتبلور حلها فى إضافة مدن وساحات جغرافية جديدة إلى المساحة المأهولة الآن [٨] .

وفى تصورنا أن الأهمية الرئيسية لهذه القضية كانت تتطلب مزيداً من الاهتمام من جانب الخطة الخمسية ، وذلك بتحديد الخطوات العملية لتنفيذها - وابتداء من مشروع خطة أولى سنواتها ١٩٧٦ - وهو الأمر الذى لم تبرزه الخطة . بل إن ترديد الاهتمام بأولوية التعمير ، لم يقترن بأى معالم لبرنامج محدد - زمنا ومكانا - للخطوات الأولى للامتداد العمرانى إلى المناطق الجديدة . وبالاضافة إلى ذلك فإن

---

٦ - المرجع السابق ، ص ١١-١٢ .

٧ - ويبدو ذلك من التباين بين الأولويات التى اقترحها مشروع الخطة وبين ما كانت تعلنه وتؤكده السياسة الاقتصادية من أولوية مطلقة للتعمير ، لاسيما فى منطقة القناة ، ثم تحولها فى الآونة الأخيرة - بعد

"أولويـــة" التعميـــر ذاتها تبدو علـــى درجـــة كبيرة من الغموض ، ســـواء من حيث تحـــديد مفهـــوم واضـــح لها ، أو - بالتالـــى - من حيث بيان التخصيصـــات الاستثماريـــة المترتبـــة عليهـــا . وفـــى تصـــورنا أن الأهميـــة الخاصة لضرورة التوســـع واعادة التوطـــن العمرانـــى تقتضـــى أن يكون هنـــاك guideline لقرارات الاستثمار وتوطن الصناعـــة ، وللاختيارات بين أولويات الأنشطـــة الاستثماريـــة ، وللكيفية الـــتى يجـــب أن تُعالـــج بها المشـــكلة السكانيـــة ، وموقف السياســـة الاقتصادية إزاء الاستثمارات الأجنبيـــة المطلوبـــة ، والمعايير الـــتى على أساسها تُعطى التسهيلات . الخ . وكل هـــذه الاعتبارات لا يوضّح منها مشروع الخطـــة الخمسية شـــيئا ، ولو بتصـــورات عامـــة على أى درجـــة من التحـــديد .

٣ - دور السلوك السكاني : وتبـــدو عنايـــة الخطـــة الخمســـية بهذا المتغير فى أنها جعلت تكوين الأعـــداد الكبيرة من الخبرات والمهارات الفنيـــة فى مصـــر أحـــد أهـــداف النموذج المقتـــرح للســـياسة الاقتصاديـــة مســـتقبلا . وتتمثل أهمية هـــذا الهـــدف - فى تصـــور الخطـــة - فى تصـــديره ؛ بحيث يصـــبح مصـــدراً " هـــاما " للصـــرف الأجـــنبى ، وفى اعتباره أيضـــا مجـــال جاذبيـــة رئيســـى للتكنولوجيا ورأس المال الخارجـــى للقيام بالمشـــروعات الجـــديدة .

وفـــى رأينا أن ربـــط الخطـــة بين الحـــل المقترح لمشـــكلة المتغير السكانى ، وبين أســـواق العمالة الخارجيـــة كأداة رئيســـية إلـــى ذلك الحـــل ، يثير الكثير من التســـاؤلات الـــتى يجـــب أولا أن توضع لها إجابات كاملة مقنعـــة[٩] :

(١) إلى أى حـــد يمكن أن يكـــون التركـــيز على تصـــدير الخبرات - كهـــدف - متناسقا ، مع احتياجات مصـــر الشديدة إلى كفاءاتها البشـــرية ، والـــتى بدأت ندرتها تهـــدد إنجازاتهـــا من الآن رغـــم كل ما يضـــاف سنويا إلى هذه الكفاءات ؟ ؟

(٢) إلى أى حـــد كذلك يتفـــق تكوين رأس المال البشـــرى ، بهدف التصـــدير ومن ثم اســـتجلاب الصـــرف الاجنبى ، مع حقيقـــة ندرة رأس المال المادى فـــى مصـــر ، ومن ثـــم

---

٩ - لا نرى فى المعالم المقترحـــة للخطـــة قرائن يســـترشد بهـــا إلـــى مثل هـــذه الإجابات .

القيمة المرتفعة المتضمنة منه فى رأس المال البشرى ؟ هذا بالإضافة إلى احتمال أن يكون من الملائم الاتجاه نحو أساليب الإنتاج الكثيفة لرأس المال البشرى إحلالا لرأس المال المادى ، ومن ثم اتفاقا مع طبيعة الندرة النسبية لهذين العنصرين ومع مقتضيات الاستخدام الاقتصادى الرشيد لكل منهما .

(٣) يشوب عبارات الخطة الغموض فيما يتعلق بالكيفية التى تراها ملائمة لكى يُصبح رأس المال البشرى فى مصر مركز جاذبية لرأس المال المادى الخارجى ؛ وان كانت ، على ما يبدو ، ترى مكمن هذه الجاذبية فى "رخص" الأيدى العاملة فى مصر. هذا التصور يتطلب التروى وإعادة النظر : فما هو المستوى النسبى للأجور فى مصر الذى يمكن أن يحقق هذه الجاذبية دون مجافاة "للعدالة" ، ودون أن ينطوى ذلك على استغلال له من الموارد الأخرى ، لاسيما الأجنبية ؟؟ والى أى حد يمكن الحفاظ على هذا المستوى "الرخيص" لليد العاملة المصرية فى ظل : (أ) التوسع الكبير المستهدف — والضرورى — فى أوجه النشاط الاقتصادى فى مصر ؛(ب) السعى — وفقا لسياسة الانفتاح الاقتصادى — إلى تحرير الأسعار فى مصر وفقا للسوق العالمى ؟

(٤) أنه فى ظل استهداف تصدير الخبرات المصرية ، لا نعتقد أن ثمة سياسة اقتصادية قادرة على وضع حد فاصل — قابل للتنفيذ — بين نوع وكم الخبرات التى يمكن تصديرها ، وتلك التى ينبغى استبقاؤها لخدمة أهداف الاقتصاد المصرى .

الخلاصة أنه ليس هناك ما يمكن أن يُتصور على أساسه أن العمل على تكوين الخبرات بقصد التصدير سياسة مجدية للاقتصاد المصرى . فالتجربة الماضية — حتى الوقت الحاضر — لا تشير إلى عائد اقتصادى مجزٍ على رأس المال البشرى المصدّر إلى الخارج . فعلى أحسن الفروض ،لاتوجد تحت أيدينا دراسة متخصصة يُطمأن لها فى هذا المجال . وعلى ذلك ، قد يكون الأجدى اقتصاديا ،لاسيما على المدى البعيد ، أن يكون التركيز على وضع خطة متكاملة للتدريب الفنى وتعديل هيكل الأجور كوسيلة لتحقيق الاستفادة القصوى للاقتصاد المصرى من هذه الخبرات ، والتى يبدو — من الآن — أنها تشكّل عنق زجاجة خطير أمام جهود التنمية .

ثانيـــا : مشـــروع الخطة الخمسية ، وأهـــداف التنمية :

بناء علـــى الركائز الثلاثـــة الأساسيـــة الســـابق الاشـــارة إليها ، يضـــع مشـــروع الخطـــة تصـــوراً لاستراتيجيـــة التنميـــة للســـنوات الخمس القادمـــة ، والـــتى تنطـــوى على مجمـــوعـــة من الفروض والنتائـــج :

١ — أولويات الاستثمار ومعدل النمو المستهدف للناتج المحلى : يســـتهدف مشـــروع الخطـــة الخمســـية القيام باستثمارات مقدارها ٨٠٠٠ مليون جنيـــه (١٦٠٠ مليون جنيه سنويا فى المتوســـط) ، تتطلب تغطيـــة ٧٠ ٪ منها تمويلاً خارجيـــا ، والباقـــى يمـــوّل محليـــا [١٠] . وبعبارة أخـــرى ، فان التمويـــل الخارجـــى المأمول يبلغ حوالى ٣٤و١٤ بليونا من الدولارات ، أى بمتوســـط ســـنوى حوالى ٨٥و٢ بليون دولار . ولا شـــك أن هـــذه الأرقام تثير العـــديد من التســـاؤلات :

(أ) لســـنا نرى حـــتى الآن من القرائن ما يمكن أن يـــؤيد إمكانيـــة توفّر مثل هـــذا القدر الضخـــم من التمويـــل الخارجـــى . كذلك لاتعطـــى الخطـــة أى تصـــوّر لذلك ، بل وتوحـــى بأنها تتناول رأس المال كما لو لم يكـــن يشـــكّل أى قيـــدٍ على تحقيق الأهـــداف الاقتصاديـــة فى مصـــر !! ولما كان الواقـــع يخالف ذلك تماما ، ونتيجـــة الاعتماد الرئيسى من جانب الخطة على هـــذا المتغير الخارجـــى ، فليس من التشـــاؤم أو المبالغـــة أن نقـــول بأن درجـــة عاليـــة من عدم التأكـــد لابد وأن تشـــوب تحقيق نســـبة كبيـــرة من الأهداف المرجـــوّة .

(٢) لســـنا نرى — من وجهـــة نظر المنطق التنمـــوى الســـليم — الاعتماد بهـــذه النســـبة الكبيرة (٧٠ ٪) على إمكانات خارجيـــة . ويزيد من "عدم رشادة" هـــذا التطلع واقع المديونية الخطيرة الذى يشـــكّل عنصـــراً رئيسيا من عناصـــر الأزمة الاقتصادية الراهنـــة ، وما يعنيـــه تصـــور الاعتماد على مزيد من القروض (على أساس ان الـــهبات لايمكن أن تمثل نســـبة ذات أهميـــة ضمن التمويـــل الخارجـــى المنشـــود) من لجـــوء إلى " المداواة بالتى كانت هـــى الداء " [٤] وما يتضمنـــه ذلك من الزج بالاقتصاد إلـــى أوضاع أكـــثر تعقيداً ، من حـــيث يراد له الخروج من مشـــكلته القائمـــة . ويـــؤكد عدم تقبلنـــا "للتخطيط" لمزيد من المديونيـــة

---

١٠ — مشـــروع الخطة ، المرجـــع السابق ، ص ٢٠ .

الخارجية ، وبالنسبة الكبيرة المذكورة ، أن المديونية الحالية للاقتصاد المصرى أصبحت تشكّل هى ذاتها قيداً على قدرة مصر الذاتية على الاقتراض ، و" السداد " ، فضلا عن أثرها السيء على استعداد الآخرين لتقديم المزيد من القروض لها ، وبشروط معقولة . ولهذا ، فإننا لا نرى منطقاً مقنعا فى نص مشروع الخطة على " أنه من المستهدف فى سنة ١٩٨٠ أن يختفى العجز فى الميزان التجارى ، بل وأن يبدأ فى تحقيق فائض يزداد فى السنوات التالية بما يؤكد زيادة قدرة الاقتصاد على خدمة الديون التى لابد وأن تكون قد تراكمت إلى درجة كبيرة ... فى سنوات الخطة "[١١] .

وبعبارة أخرى ، فإننا نرى ، فى ظروف الاقتصاد المصرى الحالية ، أن بدء السياسة الاقتصادية بالشق الأخير من العبارة السابقة (تراكم المديونية .....) لا يتفق - منطقيا - مع سعيها إلى تحقيق الشق الاول منها (استهداف القضاء على العجز[١٢] ...) .

وبالانتقال من بند التمويل ، إلى أولويات توزيع الاستثمارات فى مشروع الخطة الخمسية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، نجد أنها تتحدد على النحو التالى[١٣] :

---

١١ - المرجع السابق ، ص ١٧ .

١٢ - وتعطى الخطة تقديرات رقمية لتصوراتها عن إمكانية تحوّل العجز إلى فائض فى الميزان التجارى . المرجع السابق ، ص ١٦ .

١٣ - المرجع السابق ، ص ١٩ .

أولويات الاستثمار فى مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٦ـ١٩٨٠

القطاع	نسبة استثمار القطاع إلى إجمالى الاستثمار (الفترة ١٩٧٦ـ١٩٨٠)
الصناعة والتعدين	٢٦و٦ ٪
النقل والمواصلات والقناة	٢٥و٦ ٪
الإسكان والمرافق والخدمات	٢١و٥ ٪
البترول	٧و٩ ٪
الكهرباء	٧و٠ ٪
الزراعة والرى والصرف	٧و٠ ٪
التشييد	٤و٤ ٪
الإجمالى	١٠٠و٠

وبناء على هذه التوزيعات الاستثمارية ، تتوقع الخطة أن يزيد الناتج المحلى من ٤١٧٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٦٧١٤ مليونا[١٤] عام ١٩٨٠ ، أى بنسبة ٦٠ ٪ ؛ وهو ما يعنى معدل نمو سنوى يبلغ ٩و٩ ٪ .

وبمقارنة الزيادة المستهدفة فى الناتج (٢٥٤٢ مليون جنيه) بحجم الاستثمار المخطط للخطة الخمسية (٨٠٠٠ مليون جنيه) يتبين وجود افتراض ضمنى بأن معامل رأس المال يبلغ فى المتوسط على مدى سنوات الخطة الخمس (١و٣) . وهذا يبدو تقديراً أقل من الواقع، لاسيما فى ظل الأولويات الاستثمارية السابق بيانها ، والتى تخصص حوالى ٤٢ ٪

١٤ـ بأسعار ١٩٧٥ . انظر المرجع السابق ، ص١٨ .

من جملة الاستثمارات لقطاعات النقل والمواصلات والإسكان والمرافق والتشييد ، وكلها أنشطة كثيفة لرأس المال [١٥] . ويتضح ذلك من حسابنا لهذا المعامل فيما يلى :

تقدير معامل رأس المال وفقا للتوزيعات القطاعية للاستثمار
فى مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٦ـ١٩٨٠

القطاع	حجم الاستثمار فى السنوات الخمس	النسبة الى استثمار الخطة كلها	معامل راس المال* فى القطاع	الأوزان
الصناعة والتعدين	٢١٣٠	٢٦و٦	٣و٤	٠و٩٠٤
النقل والمواصلات (والقناة)	٢٠٥٠	٢٥و٦	٤و٥	١و١٥٢
(الاسكان والمرافق) **	٩٤٦	١١و٩	١٥و٠	١و٧٨٥
(خدمات تنمية اجتماعية) **	٧٧٤	٩و٦	١و٨	٠و١٧٣
البترول	٦٣٠	٧و٩	٣و٤	٠و٢٦٩
الزراعة والرى والصرف	٥٦٠	٧و٠	٢و٤	٠و١٦٨
الكهرباء	٥٦٠	٧و٠	٣و٤	٠و٢٣٨
التشييد	٣٥٠	٤و٤	١٥و٠	٠و١٦٠
القيمة المتوسطة المرجّحة لمعامل رأس المال على مدى الخطة =				٥و٣٤٩

* Based on c/o ratio estimates in article by Mabro and O'Brien in : M.A.Cook, (ed.), Studies in the Economic History of the Middle East, Oxford University Press, London, 1970, p. 416.

** يظهران مجتمعين فى توزيعات مشروع الخطة (٥و٢١ ٪) . والتقسيم المبين يفترض نفس النسب الخاصة بهما فى الخطة التفصيلية لعام ١٩٧٦ ؛ حيث ينال قطاع الخدمات ٤٥ ٪ من استثمارات القطاعين ، والباقى للإسكان والمرافق .

فإذا افترضنا هذه القيمة لمعامل رأس المال (٣و٥)، فإن مجموع الاستثمارات (٨٠٠٠ مليون جنيه) من شأنها أن تؤدى إلى زيادة متوقعة فى الناتج فى عام ١٩٨٠ مقدارها ٤و١٥٠٩ مليون جنيه، وليس ٢٥٤٢ مليونا كما تفترض الخطة. ويعطى ذلك نسبة زيادة فى الناتج القومى فى نهاية الخطة قدرها ٢و٣٦ ٪، (وليس ٩و٦٠ ٪)، أى بمعدل نمو سنوى ٤و٦ ٪ (وليس ٩و٩٪).

كذلك فبافتراض المعامل (٣و٥) الذى يبدو أقرب الى الواقعية، استنادا إلى أولويات الاستثمار الواردة فى الخطة، فإن الزيادة المخططة للناتج فى نهاية المدة تتطلب القيام باستثمارات مقدارها ٦و١٣٤٧٢ مليوناً من الجنيهات وليس ٨٠٠٠ مليون فقط، أى بمتوسط استثمار سنوى ٢٦٩٤ مليون وليس ١٦٠٠ مليون فقط. ومعنى ذلك أن تبلغ نسبة الاستثمار إلى الناتج القومى ٤٩ ٪ فى المتوسط على مدى سنوات الخطة، وهو أمر مستحيل التصور.

وبناء على المعامل ٣و٥ فإن تحقيق معدل النمو المستهدف ٩و٩٪ سنويا، مع ٧٠ ٪ من التمويل يأتى من الخارج، يعنى الحاجة إلى حوالى ١و٢٤ بليون دولار على مدى الخطة (وليس ٢٤و١٤ بليونا فقط)؛ أى بمتوسط سنوى ٨٢و٤ بليون دولار (وليس ٨٧و٢ بليونا فقط).[١٥]

أما التمويل المحلى بالنسبة الباقية (٣٠ ٪)، لتحقيق معدل النمو المذكور، على أساس المعامل ٣و٥، فيعنى الحاجة إلى ادخارات محلية تبلغ ٠٤و٤ بليون جنيه (وليس ٤و٢ بليونا فقط) على مدى سنوات الخطة الخمس؛ أى بمتوسط سنوى ٨٠٨ مليون جنيه (وليس ٤٠٨ مليون جنيه فقط). ومعنى ذلك أن يكون المطلوب تحقيق نسبة ادخار محلى تبلغ فى المتوسط ١٤ ٪ سنويا من الناتج المحلى (وليس ٦و٨ ٪ فقط). وبالرجوع الى أرقام السنوات الماضية منذ ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤، يتبين ان متوسط نسبة الادخارات المحلية لم يتعدى ١و٧ ٪ سنويا[١٦]. ومن ناحية أخرى، فإن القرائن العملية - من تشجيع

---

١٥ - وذلك على اساس سعر الصرف الرسمى للجنيه فى ١٩٧٥، والذى بلغ ٥و٢ دولارا تقريبا.

١٦ - انظر الملحق، جدول (٣).

للاستهلاك وللاستيراد الكمالى ، ومن نص فى مشروع الخطة على استهداف زيادة الاستهلاك المتوسط[١٧] - كلها لا توحى بإمكانية النجاح فى رفع معدل الادخار المحلى عما كان عليه فى الماضى .

هذا ، وحجم الاستثمار فى مشروع الخطة (٨٠٠٠ مليون جنيه) يعنى استهداف الوصول بنسبته إلى ٢٩ ٪ فى المتوسط . وهذه نسبة بالغة الارتفاع وليس من السهل التفاؤل بامكانية النجاح فى تحقيقها ؛ لاسيما وانه على مدى السنوات التسع الماضية (١٩٦٥-١٩٧٣) لم تتعد الاستثمارات السنوية الاجمالية النسبة ٨و١٣ ٪ ، فى المتوسط ، من الناتج المحلى الإجمالى[١٨] . كذلك فإن السلوك القائم ازاء الاستهلاك والادخار - سواء على مستوى السياسة الاقتصادية والخطة ، أو على مستوى ميول الأفراد - لا تبرر تصوّر الوصول إلى مثل هذه النسبة من الاستثمار .

ويؤكد تحفظنا هذا - وليس تشاؤمنا - ما تذهب إليه الخطة ذاتها ، ومن العام الأول لها ، من تصور لاحتمال عدم إمكانية توفّر التمويل اللازم لتغطية الاستثمارات المخططة (١٣٥٠ مليون) ، وما اقتضاه ذلك من اتباع لأسلوب "الشرائح الاستثمارية"[١٩] .

٢ - توقعات الصادرات والواردات : تستهدف الخطة "اختفاء" العجز فى الميزان التجارى - "دون ادراج للواردات الرأسمالية" - فى عام ١٩٨٠ . بل وتتوقع أن تحقق فى هذه الجزئية فائضا يبلغ ٣ ٪ من الناتج (بما يؤكد زيادة قدرة الاقتصاد على خدمة الديون التى لابد وأن تكون قد تراكمت الى درجة كبيرة فى سنوات الخطة)[٢٠] .

وكملاحظة عامة ، نجد أن التحسن المتضمن فى ميزان المدفوعات وفى المعاملات الخارجية على مدى الخطة يرجع أساسا إلى الزيادة التلقائية المتوقعة فى عائدات قطاع

---

١٧ - وهو ما سنناقشه بالتفصيل فى صفحات تالية .
١٨ - أنظر الملحق ، جدول (٤) .
١٩ - مشروع الخطة ، المرجع السابق ، ص ٢٦-٢٧ .
٢٠ - المرجع السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

قطاع البترول والسياحة والقناة ! وليس كنتيجة لمعايير موجّهة مباشرة للتأثير فى جانبى الميزان بهدف علاج العجز. وهنا لابد وأن يثار التساؤل عما إذا كان ذلك يقدم فعلا كل الإمكانات المتصورة لمواجهة أزمة العجز فى ميزان المدفوعات ، لاسيما فى صورتها القاتمة الراهنة.

ومن ناحية أخرى ، فإن الأرقام التى يقدّمها مشروع الخطة تقتضى بعض المراجعة :

فمن المستهدف ـ بأسعار ١٩٧٥ ـ أن لا تتجاوز زيادة واردات عام ١٩٨٠ عن واردات ١٩٧٥ النسبة ٩و٢٤٪ ؛ وأن تبلغ الزيادة فى صادرات مصر فى عام ١٩٨٠ عنها فى عام ١٩٧٥ ، النسبة ٩و٩٤٪ .

أما فيما يتعلق بالأرقام المستهدفة للواردات ، فلا نستطيع أن نجد فيما تحت أيدينا من بيانات ودراسات وتوقعات للسنوات القادمة ما يقنع بالتسليم بها ... فاستهداف الخطة ألاّ تتعدى الزيادة فى واردات ١٩٨٠ على واردات ١٩٧٥ النسبة ٩و٢٤٪ ، جنباً إلى جنب مع استهداف معدل النمو ٩و٩٪ للناتج القومى المحلى ، يعنى افتراضاً صريحاً بألا يتعدى معدل نمو الواردات ٥و٤٪ . وهذا يعكس افتراضا ضمنيا بأن المرونة الدخلية للواردات لا تتعدى (٤٥و٠) . وهذه القيمة الأخيرة تبدو بعيدة تماماً عن الواقع : فمرونة الواردات التى بلغت فى الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ القيمة (٣و١) [٢١] ، ليس هناك من الأسباب الواضحة أو المقنعة ما يجعل من المتصور انخفاضها إلى الثلث فى نهاية الخطة الخمسية القادمة. ويؤكد ذلك ، الاتجاه "المتوقع" لعوامل النمو السكانى ، والواردات من مستلزمات إنتاج وسلع رأسمالية ، وميل السياسة الاقتصادية الجديدة إلى السير قدما نحو التوسع فى إطلاق حرية الاستيراد . وبعبارة أخرى ، فإن التغير المتصور فى جانب الواردات لا يمكن أن يتأتى إلاّ بافتراض إحلال لها على نطاق كبير (وبحيث لا يدعو ذلك ـ بدوره ـ إلى زيادات ضخمة جديدة فى الواردات) . ورغم خطورة مثل هذا الفرض ، فإن مشروع الخطة لا يوضّح ماهية الأنشطة الإنتاجية التى يمكن أن يتم هذا القدر من الإحلال فى مجالها ، وبالشرط المذكور. فإذا كان من المتصور ـ مثلا ـ زيادة إنتاج القمح ، فان ذلك ، إذ يتطلب بالضرورة تخفيضاً فى إنتاج القطن ، لا يمكن تحقيقه عملا إلاّ

---

٢١ ـ بناء على معدل نمو للواردات ٧٪ ، وللناتج ٤و٥٪ .

إذا تأكد مصر مصدر تصديري أساسي آخر بدلا من القطن (البترول مثلا) . فهل هذا مؤكد ، كمّاً وزمناً ؟؟

وأما عن نسبة الصادرات فهي ، اذ تتضمن معامل مرونة دخلية يبلغ (٤و١) [٢٢] ، تعني في واقع الأمر استهداف الحفاظ على حجم المرونة الذي كان سائداً في الأعوام الماضية [٢٣] . هذه النتيجة ، وان كان يمكن القول بأنها تبدو "واقعية" في ظل اتجاهات المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في مصر في الفترة القادمة ، إلاّ أن ما تتطلبه من استهداف لمعدل نمو سنوي للصادرات يبلغ ٣و١٤٪ ، يحتاج بعضاً من التفسيرات: فمثلا ، ماذا يمكن أن يكون أثر الاحتمال السابق لإحلال إنتاج القمح محل القطن بهدف تخفيض الواردات؟؟ كذلك ما هو الافتراض برفع مستوى الانتاجية (الذي لابد وأن يتضمنه تصوّر معامل لرأس المال حوالي ٣) ، في تحقيق هذا المعدل من الصادرات؟ ومن ثم ما هو الأثر الذي يمكن أن يترتب على عدم واقعية هذا المعامل ، وبالتالي عدم إمكانية النجاح في تحقيق الارتفاع المطلوب بمستوى الانتاجية ؟؟

خلاصة القول إذن ، أن ادراك القيم الواقعية المتصورة لمرونة كل من الصادرات والواردات له أهمية أساسية في المساعدة على تحديد صورة أصدق لحجم المشكلة الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد حاليا ، وعلى المدى البعيد . ومن شأن ذلك أن يمكّن من الاختيار الأدق بين مجموعة الأدوات والاجراءات الاقتصادية الممكنة ، والتحديد الأكثر صواباً لحجم التضحيات التي يتعيّن على الاقتصاد القيام بها - ومن ثم أسلوب ونمط توزيعها على الأفراد والوحدات الاقتصادية عموما . فبهذا - فقط - يكون تحقيق أهداف النمو بعيدة المدى أمرا ممكنا في الواقع العملي .

٣ - سياسة الاستهلاك: و"توحي" الأرقام الواردة بمشروع الخطة بحدوث ارتفاع في مستوى المعيشة ، سواء بالنسبة لعام ١٩٧٦ ، أو - بصفة عامة - على مدى

---

٢٢ - المعدل المستهدف لنمو الصادرات ٣و١٤٪ ، بالمقارنة بالمعدل ٩و٩٪ المستهدف لنمو الدخل .

٢٣ - في الفترة ١٩٦٧ ، يقدر معدل نمو الصادرات بالنسبة ٦ و ٧٪ ، ومعدل نمو الانتاج بالنسبة ٤و٥٪ .

سنواتها الخمس ، حتى ١٩٨٠ . ولكن فحص القيم المتوسطة المستخلصة من البيانات المعطاة ، ومقارنتها بأرقام الاستهلاك المتوسط[٢٤] فى الفترة السابقة ، يعطى القيم التالية للسنوات من ١٩٦٦ حتى ١٩٨٠ :

السنة	الاستهلاك المتوسط الخاص (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٦)
١٩٦٦	٥٥
١٩٦٧	٥٦
١٩٦٨	٥٤
١٩٦٩	٥٥
١٩٧٠	٥٤
١٩٧١	٥٦
١٩٧٢	٥٤
١٩٧٣	٥٢
١٩٧٤	٥٢
١٩٧٥	٦١
١٩٧٦	٦٠و٤
.	.
.	.
١٩٨٠	٦٠

يتضح من أرقام الجدول عدم حدوث زيادة حقيقية فى مستوى الاستهلاك الخاص للفرد ، على مدى سنوات الخطة المقترحة ، وذلك رغم ما تتضمنه من زيادة فى الأرقام الكلية للاستهلاك .

هذا عن مضمون البيانات الواردة ، أما عن النص على استهداف زيادة فى الاستهلاك أصلا فالأساس الاقتصادى الذى يستند إليه لا يسلم من النقد أيضا :

٢٤ـ بافتراض معدل نمو سكانى ٢و٢٪ سنويا .

ذلك أن الظروف الاقتصادية العصيبة التى يواجهها الاقتصاد المصرى منذ حرب ١٩٧٣ تقتضى اتباع سياسة تقشفية تعتمد أساسا على الحد من الاستهلاك الكمالى - بصفة خاصة - وبما يخفض من مستوى الانفاق الاستهلاكى بصفة عامة. وقد كان ذلك ممكنا - فى تصورنا - لاسيما لأن المستوى الاستهلاكى الفردى المستخلص، الذى تثبت عنده أرقام الخطة ، قد تحقق بقفزة غير طبيعية فى عام ١٩٧٥. هذه القفزة حدثت فى وقت كان يقتضى حدوث العكس، وتعبئة أكبر قدر من المدخرات لأغراض الانفاق الاستثمارى ، لاسيما فى السنوات الأولى للخطة ، بما من شأنه أن يساعد فيما بعد على رفع مستوى الاستهلاك باطراد .

ولاشك أن اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان عدالة توزيع السلع الاستهلاكية بين المواطنين ، ولاسيما فئات الدخل المحدود والمنخفض ، والحد من الانفاق الاستهلاكى الكمالى ، أمور كفيلة بأن لاتخلق سياسة التقشف عبئاً يذكر على مستوى معيشة غالبية المواطنين ... ونفس الملاحظة تسرى على السياسة الخاصة "بالاستهلاك الجماعى" على مدى سنوات الخطة .

٤ - السكان فى نموذج الخطة : أشرنا من قبل الى ملاحظة أن الخطة تتناول النمو السكانى كمعطاة given ، وعلى وجه التحديد كمتغير خارجى عن النموذج exogeneous variable . ومن ثم فهى لاتوجّه أى اهتمام مباشر من جانب أدوات السياسة الاقتصادية بعيدة المدى إلى التأثير فيه . وهذا الموقف الذى يتخذه مشروع الخطة ، لايعبر عنه فقط المنطق التحليلى للنموذج ، وانما أيضا الافتراض بتضاعف عدد السكان عام ٢٠٠٠ ، والذى ينطوى على افتراض ثبات معدل النمو السكانى على ما هو عليه الآن [٢٥] . وبعبارة أخرى ، فان النموذج لايتضمن الافتراض - ولا حتى الاهتمام - باحتمال أن يكون لعوامل التنمية بعيدة المدى تأثير سالب على معدل النمو السكانى . ومن باب أولى إذن فهو لايهتم باتباع استراتيجية انمائية تستهدف تحقيق مثل هذا التأثير السالب مستقبلا ؟

---

٢٥ - فالمعدل المتضمن فى افتراض تضاعف السكان هو ٢و٤٪ ؛ وان كانت بعض الدراسات تقدره بالنسبة ٢و٢٪ فقط فى السنوات الأخيرة .

وهـــذا فى حد ذاته ضعـــف جوهرى فى اســـتراتيجيـــة الخطـــة .

فنحن وان كنـــا لانســـتطيع أن نعترض على أنـــه ليس بإمكان الخطـــة أن تجعـــل من أهـــدافها "المباشـــرة" تخفيض معـــدل النمـــو السـكانى الراهن ، إلا أننـــا لانســـتطيع كـــذلك أن نوافق علـــى تجاهلها واســـقاطها تماما للدور الأكيـــد لجهـــود التنميـــة — إذا تمت بالحجـــم والأســـلوب الملائمين — فى الحـــد من معدلات النمو السكانية . وفى تاريـــخ تجارب التنميـــة والنمـــو الحديثـــة أوضـــح دليل على ذلك .

ومن ثم فقـــد كان الأجـــدر بالخطـــة ألاّ تلجـــأ إلى التصـــور المطلق لإمكانيـــة أن يصـــبح الفائض السـكانى الضخـــم عنصـــراً إيجابيا للتنميـــة فى المستقبل .. ففى ذلك تهـــوين غير واقعى من خطـــورة التزايد السكانى الحالى وتهديده الأكيد لأهداف التنميـــة ؛ هـــذا التهوين الذى لايقوم على أى ســـند مقنع فى الاســـتراتيجيـــة الاستثمارية للخطـــة .

وربما كان مما ينبّـــه ويســـلط الضـــوء من الآن على حقيقـــة النتائج وحجـــم المخاطـــر الـــتى يمكن أن تترتب على استمرار التزايد الســـكانى بمعدله الحالـــى إجراء عمليـــة حســـابية بسيطة : فبافتراض حد أقصى لسكان مصـــر عام ٢٠٠٠ ، وليكن — مثلا — ســـتون مليونا فقط ؛ أى افتراض معدل نمو ســـكانى ٩و١ ٪ وليس ٤و٢ ٪ ، يكون المطلوب تقدير مســـتوى الدخـــل المتوســـط الكفيل بالوصول إلى ذلك المعدل المنخفض (باعتبار أن معدل النمو الســـكانى فى مصر فى مرحلة التنمية القادمة لابد وأن يكون دالة عكســـية فى مســـتوى المعيشـــة) . ومن هنا يكـــون التصـــور لحجـــم الانفاقات والاســـتثمارات اللازمة فى مجالات الانتاج والتعليم والصحـــة والثقافـــة والمرافق العامة .. وغيرها مما يستلزمه الارتفاع المطلوب بمســـتوى المعيشـــة والبيئـــة الاجتماعية والانسانيـــة للغالبيـــة العظمى من المواطنين . وبهذه الرؤيـــة الواقعية لحجـــم المشـــكلة ومتطلبات حلها تتضـــح معالم السياسة الاقتصاديـــة السليمـــة الواجـــب اتباعهـــا بســـرعة وجـــدية .

وأخيراً ، فان الفرض "المتفائـــل" الذى يتصـــور حلا لمشـــكلة الســـكان فى "تحـــول" العنصـــر البشـــرى إلى مورد صـــرف أجنبى (عن طريق تصـــدير الخبرات) ، ومجال جاذبيـــة للمشـــروعات مســـتقبلا ، إنما يهون — بدرجة مضللة — من الحجـــم الحقيقى للمشـــكلة الاقتصادية الاقتصاديـــة الـــتى تواجهها مصـــر ، محولا بذلك الأنظار عن : [٢٦]

---

٢٦ — بالإضافة إلى أوجه النقد الأخرى التى أشرنا إليها سابقا .

(أ) أن الخطة ذاتها ، ومنذ العام الأول لها ، تتكشف عن احتمال عدم التمكّن من تغطية استثماراتها بالكامل ، أي العجز عن تحقيق معدلات النمو المستهدفة . فاذا أضفنا إلى ذلك موقفها السلبي إزاء معدل النمو السكاني تضاعفت مبررات العجز عن تحقيق استثمارات الخطة مستقبلا .

(ب) تسليم الخطة بمعدل النمو السكاني كمعطاة يظهر جنبا إلى جنب مع تسليمها بوصول الطاقات الانتاجية الزراعية إلى امكاناتها القصوى بعد حين . وهذا يضع الاقتصاد مستقبلا أمام احتمال عجز تراكمي في الميزان التجاري يقوده ، من جديد ، إلى اختلال هيكلي أشد عنفا .

(جـ) لا يعطي مشروع الخطة تصوراً كاملا مقنعا لكيفية تحوّل العنصر البشري إلى " مورد صرف أجنبي " . وحتى بافتراض وجود مثل هذا التصور ، يجب على "خطط"[٢٧] تصدير القوى البشرية إلى الأسواق المجاورة ألا تسقط من اعتبارها مجموعة من المتغيرات الهامة التي من شأنها أن تعمل على اضعاف الطلب على هذه الخبرات . مثال ذلك اتجاهات النمو السكاني في تلك البلاد ، واطراد التعليم وبرامج التدريب بها ، والتوسع في سياسة إحلال الخبرات المحلية[٢٨] . فمن شأن هذه العوامل أن تشكّل ضغوطا تخفّض من معدلات أجور العمالة المصرية في تلك البلاد مستقبلا . وهذا هو ما يلاحظ فعلا ، منذ السنوات الخمس الماضية بالذات ؛ إما في شكل انخفاض مطلق في مستويات هذه الأجور ، أو في " التمييز" المتزايد في أسواق العمل هناك بين معدلات الأجور ، لصالح العمالة المحلية .

(د) الأعباء السكانية الضخمة من شأنها أن تقيد مقدرة الدولة على الاستثمار الرأسي في العنصر البشري ، لرفع كفاءته واكسابه قوة تنافسية ؛ ليس فقط ازاء العوامل السابق ذكرها ، وانما أيضا في مواجهة جنسيات العمل الأخرى في الأسواق الخارجية ، التي تبنى الخطة آمالها على استيعابها لفائض العمالة المصرية .

٢٧ـ بافتراض ان هناك " خطط" لذلك .

٢٨ـ وهو ما بدأ تطبيقه فعلا في بعض تلك البلاد .

خلاصة القول أن شدة المأزق الذى تمثله حتمية التسليم بحجم السكان فى مصر مستقبلا يجب أن تكون واضحة دون أى تهوين غير واقعى . فبذلك فقط سيكون الاقتناع بضرورة التركيز بكل قوة على زيادة " طاقة الاقتصاد على الاستيعاب السكانى " ، بالعمل الجاد المكثف على تنمية الطاقات الانتاجية كأولوية مطلقة للسياسة الاقتصادية فى مصر .

وأخيرا ، فى تقييمنا ـ بصفة عامة ـ لمشروع الخطة الخمسية ١٩٧٦ـ١٩٨٠ ومدى واقعيته واتفاقه مع أهداف التنمية ، نرى :

(أ) أنه ليس من الصعب فى أى وقت استخلاص مجموعة رقمية متناسقة باستخدام النماذج الاقتصادية والرياضية ؛ ولكن تبقى دائما مشكلة إمكانية ترجمة هذه الأهداف إلى واقع عملى . والملاحظ أن مشروع الخطة الخمسية قد تضمن تصورات وأهداف رقمية ينقصها وضوح الوسائل العملية لتحقيقها ؛ وهذا يعتبر من أبرز أوجه القصور فيها .

(ب) الأهداف التى تعتمد أساساً على عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها لا يمكن أن تكون واقعية ؛ لاسيما إذا كانت هذه العوامل هى مصادر تمويل غير مؤكدة كما وتوقيتا ، وبشروط مجزية . ويؤكد رأينا هذا أن الاختناق الذى يعانيه الاقتصاد المصرى فى رأس المال المادى والمقترن بأزمة مديونيته الخارجية ، ليس من المنطقى التطلع إلى علاجه بالمزيد من المديونية كوسيلة الى التنمية والانطلاق الذاتى . الهبات فقط هى الشكل الوحيد بين أشكال التمويل الخارجى التى يمكن أن يكون فى الكثير منها عونا أكيدا للاقتصاد المصرى الآن ؛ وهذه لا يمكن بناء خطة تنمية على أساس توقعات وآمال بشأنها . ومن ثم ، فإن مصادر التمويل الخارجى يجب اعتبارها عوامل مساعدة ومؤقتة وتابعة ـ وليست قائدة ـ لما يحدث فى الداخل من إنعاش وإصلاح اقتصادى . ومعنى ذلك ضرورة العمل أولا على خلق القوى الانمائية الذاتية كركيزة أساسية لأسلوب علاج المشكلة الاقتصادية .

(جـ) التحسن فى ميزان المدفوعات لا يمكن أن يعطى حلا نهائيا للمشكلة إذا اعتمد فقط على العائدات المتوقعة مثلا من قناة السويس أو البترول ، دون إحداث تغيير جذرى فى إمكانات الاقتصاد الانتاجية ، بشقيها المادى والبشرى . ففى حين لا تبدو هناك حدود قصوى على

التزايد السريع فى احتياجات الاقتصاد المصرى - حتى الضرورية جدا منها - ترد قيود واضحة على عائدات القناة والبترول : فالأولى لها حدود قصوى لابد وأن تصل اليها سريعا ؛ والثانية لازال تقديرها يخضع لأحكام التوقعات ، بالاضافة الى احتمال ضيق آفاق التوسع الانتاجى فيها .

مشروع خطة عام ١٩٧٦

فى التحليل التالى لمشروع خطة ١٩٧٦ ، نبدأ أولا بمناقشة ملامحها الرئيسية (الأهداف ، الأولويات ، شرائح الاستثمار) ، ثم نتطرق بعد ذلك إلى تناول كيفية ومضمون معالجتها للمتغيرات الاقتصادية الأساسية :

أولا : الأهداف ، والأولويات ، وشرائح الاستثمار :

١ - **الأهداف** : ينص مشروع خطة ١٩٧٦ على الأهداف الآتية : [٢٩]

(أ) تخفيض العجز الجارى ، من حوالى ١٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٢٠٠ مليون عام ١٩٧٦ .

(ب) الارتفاع بحجم الاستثمار من حوالى ١١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٣٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٦ (منها ٥٢٠٤ مليون ، أو ٣٨٥٠٪ ، بالعملة الأجنبية) [٣٠] .

(ج) تنشيط القطاع الخاص . والملاحظ أن مشروع الخطة لايقدم اقتراحات محددة بمجموعة الاجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف . ولعل التحول إلى سياسة الحرية الاقتصادية من خلال تشجيع نشاط القطاع الخاص ، يستوجب - من البداية - وضوحا كاملا من جانب السياسة الاقتصادية فيما

---

٢٩ - مشروع الخطة ، المرجع السابق ، ص ٢٢-٢٤ .

٣٠ - ويتطلع مشروع الخطة الى ان تغطى الاستثمارات الاجنبية ٧٠ ٪ منه .

يتعلق بالشكل المرغوب فيه للمشروع الخاص : أهو الانشطة الخاصة الصغيرة المتنافسة المتناثرة ، أم المشروعات الرأسمالية الضخمة ذات الملكية المركزة والقدرة على السيطرة على الأسواق بدرجة أو أخرى من القوة الاحتكارية التى تتمتع بها ، أم المشروعات المساهمة ... ، وما دور كل من رأس المال الأجنبى والمحلى فى تلك المشروعات ... الخ .

(د) تغير فى مفهوم التخطيط ، من صفة الالزام القانونى ، إلى صفة "الضبط والتنسيق بين القطاعات" . وهذه العبارة وان كانت توحى بمسلك أوسع أفقا وأكثر مرونة ، إلا أن مضمونها العملى لايبدو واضحا ؛ لاسيما مع الاتجاه نحو التوسع فى حرية القطاع الخاص ، ومع ما يلاحظ من صعوبة تواجه محاولة الدولة السيطرة على أحد المتغيرات الأساسية وهى الأسعار .

(هـ) المتابعة قصيرة المدى ، وبالذات لموارد واستخدامات النقد الاجنبى وللأسعار والأجور ، والتدفقات المالية ، وتوافر السلع والخدمات ، للحد من موجة التضخم .

(يلاحظ عدم الوضوح فيما تقصده الخطة بأن كلا من النقطتين الاخيرتين " د ، هـ " هدفا من أهدافها .... ففيما عدا صحة اعتبار الحد من التضخم " أى استقرار الأسعار" هدفا ، تقع اجراءات المتابعة المذكورة فى دائرة "الاجراءات" و"الأدوات" ، وليس "الاهداف" ... كذلك فان التغير فى مفهوم ، أو حتى أسلوب ، التخطيط لايمكن اعتباره هدفا فى حد ذاته كما تقول الخطة) .

٢ — الأولويات : وينص مشروع خطة ١٩٧٦ على أن الأولويات التى حكمت مشروعاتها هى ، على التوالى [٣١] :

(أ) مشروعات الاحلال والتجديد ، ويخصص لها ١٥و١٦ ٪ من الاستثمارات .

(ب) المشروعات التى ينتظر أن تبلغ مرحلة الانتاج خلال عام الخطة أو بداية السنة التالية (١٩٧٧) ؛ ويخصص لها ٥١ ٪ من الاستثمارات .

---

٣١ — المرجع السابق ، ص ٢٥—٢٦ .

(ج) المشروعات التى يتوفر لها تمويل أجنبى ، وتم الاتفاق عليها ؛ وهذه يبلغ نصيبها من الاستثمارات ٧و١٤ ٪ .

والملاحظ بالنسبة للبندين الأخيرين أهمية أن يثبت بالدراسة أن المشروعات المذكورة ذات جدوى اقتصادية ، وهو الأمر الذى لا يشير إليه مشروع الخطة على الاطلاق .

(د) المشروعات الاستراتيجية الجديدة ؛ وتنال ٥و١٧ ٪ من الاستثمارات .

(هـ) "مع الاهتمام بالمشروعات التى تؤدى إلى علاج العجز ."

٣ - الشرائح الاستثمارية : لمواجهة "احتمال" ظهور فجوة تمويلية تؤدى إلى عجز الخطة عن توفير رأس المال اللازم لبعض المشروعات المدرجة بها ، اقتُرح تقسيم الاستثمار الكلى لخطة ١٩٧٦ إلى شريحتين : الأولى تبلغ قيمتها ٨٧٠ مليون جنيه ، يقدم القطاع العام ٩٤ ٪ منها ، والثانية ٥٧٠ مليون جنيه ، ويغطيها القطاع العام كلها تقريبا . ويرى مشروع الخطة أن "يؤجل البت فى السير" فى مشروعات الشريحة الثانية إلى حين توفر الموارد اللازمة لها .

وفى تصورنا أنه فى حالة وجود "الاحتمال" المذكور ، فالمفروض أن تكون هناك أهداف وأولويات وإجراءات بديلة لمواجهته ، بما يمكّن من تعظيم الناتج المحقق على أساس مبدأ " الأولوية التالية" the second best . ومن ناحية أخرى فان التركيز الأساسى على القطاع العام فى الشريحتين يترك الباحث فى حيرة ازاء تمشى ذلك مع أهداف تشجيع دور القطاع الخاص ، كما سبق الاشارة اليها .

وتظهر الانصبة النسبية من الاستثمار فى مشروع خطة ١٩٧٦ ، لكل من أغراض الاحلال ، والاستكمال ، وانشاء المشروعات الجاهزة التمويل ، والمشروعات الاستراتيجية ، على النحو التالى [٣٢] :

---

٣٢ - المرجع السابق ، ص ٣٢ ، جدول (٣) .

التوزيع النسبى لأولويات الاستثمار فى مشروع خطة ١٩٧٦

طبيعة النشاط الاستثمارى للمشروع	القطاع العام فقط		القطاعان معا (وللشريحتين)
	الشريحة الأولى	الشريحة الثانية	
استكمال مشروعات تنتج سنة ١٩٧٦	٥٣ ٪	٤٥ ٪	٥١ ٪
الاحلال	١٩ ٪	٩ ٪	١٦ ٪
مشروعات لها تمويل أجنبى	١١ ٪	٢٠ ٪	١٥ ٪
مشروعات استراتيجية جديدة	٧ ٪	١١ ٪	١٨ ٪

ثانيا : معالجة مشروع الخطة للمتغيرات الأساسية :

فيما يتعلق بتناول مشروع الخطة للناتج المتوقع لعام ١٩٧٦ ، يلاحظ ما يلى :

١ ـ المبالغة فى حساب معدل نمو الإنتاج : يستخدم مشروع الخطة الأسعار الجارية فى تقدير أهداف القيمة المضافة لعام ١٩٧٦ . ومن ثم فقد كان من الطبيعى أن يُعطى ذلك أرقاما مبالغا فيها لمعدل النمو فى عام ١٩٧٦ ، والذى بلغ ١٥و٤ ٪ (حيث قُدّر أن يرتفع إجمالى القيمة المضافة من ٤١٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٤٧٧٨ مليونا عام ١٩٧٦) .

ويبدو مدى هذه المبالغة إذا افترضنا معدلا سنويا للتضخم يبلغ فقط ١٠ ٪ ، حيث يترتب على ذلك انخفاض فى الرقم الخاص بإجمالى القيمة المضافة لعام ١٩٧٦ (بأسعار ١٩٧٥) الى ٤٣٤٤ مليون جنيه .

وهذا يعنى أن معدل النمو لن يتعدى ٥ ٪ فقط فى واقع الأمر . وحتى لو افترضنا معدل تضخم ٨ ٪ فقط[٣٣] ، فلن يزيد معدل النمو هذا عن ٧ ٪ من عام ١٩٧٥ إلى

٣٣ ـ وهو أقل من الواقع بكثير . ففى تقدير البنك الدولى اعتبر ٥و٧ ٪ معدل تضخم بالغ الانخفاض ، وفى دراسات أخرى قُدّر معدل التضخم للأعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ بين ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ .

عام ١٩٧٦ . وكلا المعدلين أقل كثيرا من حسابات مشروع الخطة لتوقعات نمو الانتاج .

٢ ـ القيمة المفترضة لمعامل رأس المال : يلاحظ أن أرقام الاستثمار الكلى ، والقيمة المضافة ، المبينة فى مشروع الخطة لعام ١٩٧٦ ، تعطى انطباعا مبالغا فيه عن ضآلة معامل رأس المال (١و٢) . ومن المستحيل تصور واقعية هذا الافتراض، لاسيما فى ظل طبيعة التوزيعات الاستثمارية التى يشتمل عليها مشروع الخطة . فباستخدام الأرقام الخاصة بهذه التوزيعات الاستثمارية النسبية بين القطاعات الانتاجية المختلفة [٣٤] ، وقيم معاملات رأس المال التقريبية فى كل منها [٣٥] ، نحصل على القيمة المتوسطة المرجحة لمعامل رأس المال (٤و٥) [٣٦] ، وذلك على النحو التالى :

القطاع	نسبة استثمار القطاع إلى الاستثمار الكلى لخطة ١٩٧٦	معامل رأس المال	أوزان القطاعات
الزراعة والرى	٧و٩	٤و٢	٠و٢٣٣
بقية القطاع السلعى *	٤و١	٤و٣	١و١٥٩
قطاع التوزيع	٤و٣٢	٥و٤	١و٤٥٨
الاسكان والمرافق العامة	٤و١٦	٥و١٥	٢و٤٦٠
الخدمات	٤و٧	٨و١	٠و١٣٣

(٠و٧٣٨ فى حالة افتراض معامل ٥و٤)

وباجراء الحسابات باستخدام بيانات الخطة بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٧٥) ، تتأكد عدم المبالغة على الإطلاق فى قيمة المعامل ٤و٥ .

---

٣٤ ـ مشروع خطة ١٩٧٦ ، المرجع السابق ، جدول (٣) ص ٣٠ .

٣٥ ـ M.A.Cook, op. cit.

٣٦ ـ وحتى لو افترضنا المعامل ٥و٤ (بدلا من ١٥) لقطاعات الاسكان والمرافق ـ وهو افتراض غير واقعى ـ فان المتوسط العام المرجح لمعامل الاستثمار سيكون ٧و٣ ، وهو أيضا أعلى من الافتراض الضمنى لأرقام الخطة (١و٢) .

٣ - علاقة النتائج المستهدفة بفرض الشرائح الاستثمارية : رغم أن الخطة تنص صراحة على عدم اليقين إزاء إمكانية تحقيق هدفها الاستثمارى بأكمله (١٣٥٠ مليون جنيه) ، إلا أن حساباتها للنتائج المستهدفة تقتصر على افتراض أكثر الاحتمالات تفاؤلا : وهو أن يتوفر التمويل للشريحتين كاملتين ، مركزة بذلك الانتباه على المعدل ٤و١٥٪ للقيمة المضافة ... ولاشك أن هذا النهج فيه من المبالغات مالايحتاج إلى توضيح .

وقد كان من المفروض - بدلا من ذلك - أن تُوضَّح التوقعات الانتاجية فى حالة الاحتمالات الاخرى للموارد التمويلية . وكان يكفى لذلك أن تُحسب توقعات الانتاج لكل شريحة على حدة ، حتى يُسلّط الضوء اللازم على حجم فرص الانتاج المضاعة فى حالة العجز عن تمويل الاستثمار المستهدف بأكمله . وهذا التوضيح له أهمية بالغة كى لاتُعطى الارقام انطباعا مبالغا فى تفاؤله أو عدم واقعيته ، يشير عدم تحققه فيما بعد ردود فعل غير مستحبة . و"عدم الواقعية" هو المحظور الذى طالما وقعت فيه خطط وسياسات اقتصادية سابقة ، وذكرت الخطة الحالية أنها تدرك أهمية تلافيه .

وعلى ذلك فإن المنطق الذى أملى اتباع الأسلوب الواقعى للشرائح الاستثمارية كان يجب أن يُلزم المخطط بنفس المنهج "الواقعى" فى حساب توقعات القيمة المضافة لخطة ١٩٧٦ ، موضحا أن الناتج المتوقع من الشريحة الأولى وحدها ٥و٣٦٧ مليون جنيه ، ومن الثانية ٦و٢٦٨ مليون جنيه بدلا من تسليط الضوء على إجمالى القيمتين فقط ؛ هذا على أساس معامل راس المال المتضمن فى مشروع الخطة والذى بينا عدم واقعيته . فإذا أعيدت الحسابات باستخدام المعامل (٥) لكانت النتائج ١٥٦ مليون ، ١١٤ مليون للشريحتين ، على التوالى .

٤ - فروض ونتائج بند العمالة والأجور : هنا أيضا ، حيث تُستخدم الأسعار الجارية فى كل من عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، تعطى أرقام مشروع الخطة صورة مبالغا فيها ، بالمقارنة بالواقع . فهى تستخلص أن متوسط أجر العامل سوف

يرتفع من ١٩٥و٧ جنيها عام ١٩٧٥ إلى ٢٠٧و٧ جنيها عام ١٩٧٦ ؛ أى بنسبة ١و٦٪ .
ولكن بافتراض ارتفاع الأسعار بنسبة ١٠٪ أو ٨٪ ، نحصل على النتائج المتوقعة الآتية ، على التوالى :

يهبط الأجر الحقيقى للعامل إلى :

١٨٩ جنيه عام ١٩٧٦ ، أى بمعدل ٣٪

أو الى ١٩٢ جنيه ، أى بمعدل ٢٪ .

وكلها نتائج تخالف فى اتجاهاتها استخلاصات مشروع الخطة . وتصح مخالفة هذه "الاتجاهات" أيضا فى كل من القطاعات السلعية على حدة ، سواء بافتراض معدل التضخم ١٠٪ أو ٨٪ .

٥ - مدى سلامة الأهداف الاستهلاكية للخطة : ينص مشروع خطة ١٩٧٦ على أنها استهدفت "رفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب بمعدل ١و٦٪ ، بزيادة الإنفاق الاستهلاكى الفردى .. وزيادة الإستهلاك الجماعى" [٣٧] .

ويعنينا هنا مناقشة هذه العبارة ، من حيث مضمونها الاقتصادى الحقيقى ، ومن حيث مبدأ السياسة الاقتصادية الذى تنطوى عليه :

أما من حيث المضمون الاقتصادى الحقيقى للعبارة ، فيمكن أن نخلص اليه من تحليل الأرقام المعطاة للاستهلاك ، بنوعيه ، فى عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ :

(أ) الاستهلاك الخاص: الزيادة بمعدل ١و٦٪ فى الاستهلاك الخاص التى ينص عليها مشروع الخطة تمثل فى الواقع الزيادة الكلية لهذا المتغير ، وبالأسعار الجارية . ومعنى ذلك أنه من المبالغة الشديدة استخدام النسبة ١و٦٪ للايحاء بتوقع ارتفاع فى مستوى المعيشة .

ويؤكد ذلك اعادة الحسابات على النحو التالى :

بافتراض معدل تضخم سنوى ١٠٪ ، يكون الاستهلاك الكلى الخاص فى عام ١٩٧٦ (مقدرا بأسعار ١٩٧٥) هو ٣١٧٥ مليون جنيه

---

٣٧ - مشروع الخطة ، المرجع السابق ، ص ٦٥ .

فقط، وهـــذا يقل عن العام الســـابق بنســـبة ٦و٣ ٪ . فإذا حسبنا بعد ذلك نصيب الفرد، نجـــد أنه يهبط من ٥و٨٨ جنيها عام ١٩٧٥ الى ٥و٨٣ جنيها عام ١٩٧٦ .

وحـــتى بافتراض معدل تضخـــم ٨ ٪ ، فإن الاســـتهلاك الكلى (الخـــاص) يهبط أيضـــا إلى ٣٢٣٤ مليون جنيـــه (أســـعار ١٩٧٥) ، أى بنســـبة ٨و١ ٪ ، ويصبـــح نصيب الفرد منـــه أيضـــا أقل من العام الســـابق (١و٨٥ جنيـــه ســـنويا) .

(ب) الاســـتهلاك الجماعـــى : بفحص أرقام هـــذا المتغير بناء على الأســـعار الثابتـــة لعام ١٩٧٥ ، ترد نفس الملاحظة السابقة : فبدلا من أن يرتفـــع نصيب الفرد من الاســـتهلاك الجماعى من ٤و٣٢ جنيـــه ســـنويا عام ١٩٧٥ إلى ٢و٣٦ جنيه عام ١٩٧٦ ، أى بمعدل ١٢ ٪ ، يتبين أن ارتفاعـــه لن يتجاوز فى الواقـــع ٩و٣٢ جنيـــه (أى بمعدل ٢ ٪) بافتراض ارتفـــاع الأســـعار بنســـبة ١٠ ٪ ، أو لن يتجاوز ٥و٣٣ جنيـــه ، أى بمعدل ٣ ٪ ، لو ارتفعـــت الأســـعار بنســـبة ٨ ٪ فقط .

وأما من حـــيث مبدأ الســـياســـة الاقتصـــادية ، فلنا علـــى العبارة ســـالفة الذكـــر عدد من التحفظات :

(أ) بالإضافة الى ما بينتـــه تعديلات الأرقام الســـابقة من انخفاض فى المســـتوى الحـــقيقى للاســـتهلاك الكلى (حـــتى مع افتراض المعدّل المتحفـــظ لارتفاع الأســـعار ، ٨ ٪) ، وما يعنيـــه ذلك من انخفاض فـــى نصـــيب الفرد من الاســـتهلاك (الخاص بالذات) ، فإن اســـتهداف رفع مســـتوى المعيشـــة لا يضمنـــه بالضرورة إحـــداث زيادة فـــى الاســـتهلاك الكلـــى . فالعبرة فى النهايـــة بنوعيـــة هـــذه الزيادة ، ونمط توزيعها على الأفـــراد .

(ب) ويترتب منطقيا على النقطة السابقة أنه ـ كمبدأ ـ من الممكن رفع مستوى الاستهلاك الحقيقى ، وبالتالى مستوى المعيشة "لغالبية المواطنين" [٣٨] ، دون حاجة إلى استهداف زيادة فى القيمة الكلية للاستهلاك . وهذا هو الأسلوب الذى يجب أن يقتصر عليه أى استهداف لرفع مستوى المعيشة فى ظل الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى .

(جـ) وعلى أى حال ، وهو المهم ، فإننا لا نعتقد أن رفع مستوى الاستهلاك (الخاص أو العام ، أو كليهما) فى ظروف الأزمة الراهنة ، يمكن أن يكون هدفاً مقبولا اقتصاديا فى بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادى .

وهناك فى واقع الأمر تناقض واضح بين عبارة استهداف رفع مستوى الاستهلاك السابق الإشارة اليها ، وبين عبارة أخرى تنص على " ضرورة التفكير فى استراتيجية تنمية طويلة الأجل تنقل الاقتصاد القومى من اقتصاد يعتمد اعتماداً خطيرا على العالم الخارجى حتى فى إشباع احتياجاته الاستهلاكية الى اقتصاد ذى قدرة ذاتية على الإنتاج والادخار والاستثمار من أجل التنمية ومن أجل خلق فرص العمالة المنتجة للأعداد المتزايدة فى قوة العمل " [٣٩] . إذ كيف يتفق هذا الهدف الانمائى بعيد المدى مع مبدأ استهداف زيادة الاستهلاك ومنذ أول عام فى خطة التنمية ، ذلك العام الذى تصل فيه أزمة ميزان المدفوعات ومحنة المديونية الخارجية إلى مجال ذروتها ؟

والانطباع النهائى الذى تتركه مراجعة مشروع خطة العام الأول من الخطة الخمسية القادمة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ، هو أنها ، على عكس المتوقع ، لا تعطى الأهمية الكافية للمشكلة العاجلة للاقتصاد المصرى (المديونية والعجز) ، بل إنها ـ

---

٣٨ ـ وان اقترن ذلك بانخفاض مقابل فى المستوى بالغ الارتفاع لاستهلاك فئة قليلة من المواطنين .

٣٩ ـ مشروع الخطة ، ص ٥٧ .

على العكس من ذلك - تترك لهذه المشكلة حيزا ثانويا فى بنائها ؛ بحيث يتحقق معظم التخفيض فى حدتها كنتيجة جانبية - أو حتى عارضة - لأهداف أخرى مباشرة :

فرغم النص على " إعطاء الأولويات للمشروعات التى تساهم فى حل مشكلة ميزان المدفوعات" ، نجد أن التنفيذ العملى لهذا المبدأ محدود بدائرة الهدف الاستثمارى للخطة . وهذا الأخير - رغم الواقعية التى يصبغها عليه استخدام الشرائح ، لايتمشى مع مقتضيات الظروف . فأسلوب الشرائح يسبغ فى واقع الامر طابعا عاما من " الاسترخاء " relaxation ، من جانب الخطة ، فى مواجهة الوضع الاقتصادى الراهن . ويؤكد ذلك اقتران مرونة هدفها الاستثمارى بانعدام أى قيد على الاستهلاك بينما الظروف الحالية تقتضى تطبيق سياسة تقشف ، على الأقل فى العامين أو الثلاثة أعوام القادمة .

وهكذا ، ربما يكون من الأفضل ، لتحقيق التلاؤم مع مقتضيات الظروف الحرجة الراهنة ، تحديد مستوى أدنى معينا للاستثمار الكلى أكبر من الشريحة الأولى (وليكن ١٠٠٠ مليون جنيه مثلا) ليكون هدفا ثابتا ملزما [٤٠] ، وما يقتضيه ذلك - لتدبير الفرق بين الرقمين - من أخذ بأسلوب التقشف ، فى مراحل عمل الخطة . هذا الهدف الاستثمارى الثابت الملزم هو الذى تقدر على أساسه ، بالتالى ، قيم أدوات السياسة الاقتصادية اللازمة لترشيد وتخفيض مستويات الانفاق الاستهلاكى . (وهذا يتضمن أيضا ، وبالضرورة ، تحديد الاجراءات اللازمة لتعبئة وتوجيه الامكانات التمويلية المحلية نحو أهداف الخطة) . وبذلك يكون فى التحديد الثابت للهدف الاستثمارى للخطة مرشدا للمدى الذى يجب أن تذهب إليه السياسة التقشفية الواجبة ؛ وبالتالى "الكم" و "الكيف" الذى يجب أن تُعالَج به المتغيرات الاقتصادية الداخلية (الأجور ، الأسعار ، الادخار ، الاستثمار ، سعر الفائدة ... الخ) ، وفى قطاع المعاملات الخارجية (الصادرات ، الواردات ، النظام الجمركى ، سعر الصرف ... الخ) ، لحصار الأزمة الراهنة بهدف إخراج الاقتصاد من دائرتها فى أقصر مدة زمنية ممكنة .

---

٤٠ - مع الابقاء على الشريحة (المرنة) الثانية ، بالطبع .

الخطوط العامة لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات

لاشك فى سلامة الدعوة إلى ضرورة السعى إلى اعادة جدولة الديون الخارجية لمصر ، ومساهمة الدول العربية فى تحمل أعباء الحروب الماضية . ولكن واقعية العلاج تستلزم ،فى نفس الوقت ، الايماء بحلول أخرى بديلة كأن شيئا من تلك الأمور لن يتحقق . ولاشك أيضا فى ضرورة وضع تصوّر واضح لاستراتيجية التنمية مستقبلا ، كما فعل مشروع خطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . ولكن ذلك لايُغنى بحال عن ضرورة توجيه الجهود مباشرة ، ودون تأخير ، لبدء الخطوات "الفورية" لعلاج مشكلة ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية . وهذا يتطلب ،فى تصورنا ، التزاما حازما بما يلى :

١- التقشف ، وما يعنيه من ترشيد للاستهلاك العام والخاص.

٢- تعبئة المدخرات الخاصة .

٣- مراعاة الاستغلال الكامل للطاقات الانتاجية ، سواء القائمة فعلا أو التى تتضمنها مشروعات جديدة مقترحة .

٤- رفع مستوى الكفاءة الانتاجية .

٥- انتهاج سياسة زراعية للمدى القصير .

وفيما يلى نتناول هذه المتطلبات بشىء من التفصيل :

١- التقشف:

سبق أن اوضحنا أهمية ضغط وترشيد الاستهلاك بنوعيه العام والخاص ، لما يتضمنه ذلك من حصيلة ادخارية يجب العمل على تعبئتها فى السنوات القليلة القادمة . وقد أكدنا أيضا سلامة الأساس الاقتصادى لهذا المسلك ،استنادا إلى ما تشير إليه القرائن من أن الزيادات الأخيرة فى الاستهلاك لاتمثل فى واقع الامر ارتفاعا فى مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين ، وانما توسعا فى الانفاق على السلع الكمالية ونتيجة لاطلاق حرية استيرادها

فى الآونة الأخيرة. وما من شك فى أن السنوات العصيبة الحالية ليست الوقت الملائم لمثل ذلك التوسع فى أوجه الانفاق الترفى .

والتقشف يتطلب بالضرورة أيضا القضاء على منافذ الإسراف والتبذير فى كل مجالات الإنفاق الاستهلاكى العام والخاص. ولضمان أن لا يترتب على سياسة التقشف فى الاستهلاك اقتطاع من مستويات الاستهلاك الضرورى لغالبية المواطنين ، وبالتالى عبء اجتماعى وسياسى صعب الاحتمال ، يقتضى الأمر اتخاذ الاجراءات التى تضمن السيطرة على أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية والضرورية ، وضمان توزيعها توزيعا عادلا .

ويجب ملاحظة أن التأكيد على ضرورة العمل على ضغط الاستهلاك لا يعنى بحال الدعوة الى انتهاج سياسة اقتصادية انكماشية ، وانما إلى ترشيد الانماط السلوكية للانفاق ، كى تتخذ الشكل الأمثل الذى يمكن من خلاله توجيه أكبر قدر من إمكانات التمويل الكامنة للاقتصاد المصرى إلى بناء الطاقة الانتاجية بدلا من تبديدها فى مجالات الانفاق الاستهلاكى ، والترفى منه بالذات. ويقتضى ذلك ، بالضرورة ، توخى الدقة فى تحديد أحجام الادوات means وأسلوب توجيهها بما يكفل تعظيم حجم المدخرات ، "بشرط" الحفاظ على الطلب الاستهلاكى عند المستوى اللازم لاستمرار قوى الدفع الانتعاشية[٤١].

٢- تعبئة المدخرات الخاصة :

والمقصود هنا هو المدخرات "القومية" للمواطنين المصريين ، سواء فى الداخل أو فى الخارج . فإجراءات " التحويل " عن الاستهلاك الكمالى السابق ذكرها لا يمكن - منطقيا - أن تكتمل إلا إذا اقترنت فى نفس الوقت (آنيا) بخلق

٤١- لاحظ ما يعنيه ذلك من ضرورة عدم المساس بمستوى معيشة الفئات العريضة من المواطنين - ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة - والتى يتوجه الجانب الأكبر من قوتها الشرائية إلى منتجات السوق المحلى .

وحث الحوافز على الادخار ؛ وذلك باستهداف كل الامكانات الادخارية المحلية ابتداء - على الأقل - من الدخول المتوسطة فما فوقها . ويتطلب النجاح فى ذلك رفع سعر الفائدة على الودائع المصرفية ، بالقدر اللازم لابراز نفقة الفرصة البضاعة للانصراف عن الادخار .

ولنجاح هذه السياسة النقدية التى تستهدف تعبئة المدخرات من أجل التوسع فى الاستثمار يجب :

(أ) وضع حد للاتجاه التضخمى السائد ، الذى يحتبر أهم مثبط لحوافز الادخار ، والذى يجعل مواجهته بارتفاع ملايم فى سعر الفائدة أمرا متناقضا مع الأهداف الانتعاشية للاقتصاد [٤٢] .

(ب) ألاّ يكون للسياسة المالية آثار معاكسة : (١) فمن ناحية ، يجب عدم التسرع بتكرار الحل "الوهمى" للتضخم المتمثل فى فى منح الزيادات النقدية فى الأجور والمهايا - والتى تموّل فى الواقع بأسلوب تضخمى - وأن يُركّز الاهتمام ، بدلا من ذلك ، على سرعة التوسع الانتاجى ، لاحداث ضغط تنازلى على مستويات الأسعار . (٢) ومن ناحية أخرى ، يجب أن يكون واضحاً من البداية أن ضريبة الدخل التصاعدية هى أداة استقرار اقتصادى ، وليست أداة توسع اقتصادى : فهى تجعل من ميزانية الدولة وسيلة "أوتوماتيكية" لتخفيف حدة التقلبات فى الدخل القومى حول مستوى معين "معتاد" للدخل والتشغيل ، ولاتقود الاقتصاد نحو تحقيق المستويات الأكثر ارتفاعا للعمالة . وهناك تناسب طردى بين درجة الاستقرار المطلوبة ، من ناحية ، وبين مدى تصاعدية الهيكل الضريبى ودرجة صغر حد الإعفاء ، من ناحية أخرى . ولايحتاج الأمر إلى تغيير معدلات الضريبة بين فترات الرواج والانكماش لتحقيق درجة الاستقرار المنشودة . والخطورة فى استخدام هذه الضريبة ، تكمن

---

٤٢ - فغنى عن البيان أن الارتفاع فى سعر الفائدة الذى يستطيع - فى ظروف التضخم الشديد - أن يجُب الأثر السلبى لمعدل ارتفاع الأسعار على القيم الحقيقية للأصول النقدية ، لابد وأن يُمثل عنصر نفقة معوّق للنشاط الاستثمارى ، دافعاً بالاقتصاد نحو اتجاه انكماشى .

فى احتمال التصوّر (خطأ) أنها يمكن أن تكون أداة توسح اقتصادى، مما يدفع إلى القيام بتغيير معدلاتها بين فترات الانتعاش والركود الاقتصادى. ومن شأن هذا أن يؤدى فى واقع الأمر إلى النتيجة العكسية، على الأقل فى الأجل الطويل. فبالإضافة إلى المضاعفات السياسية لكثرة تغيير معدلات الضريبة، فإن ذلك يزيد أيضا من عوامل عدم التأكد فى قطاع الأعمال، مما يترك أثراً مثبطا للاستثمار الخاص.

والخلاصة إذن، أنه لتحقيق التناسق بين السياسة النقدية، وبين السياسة المالية، يجب الالتزام بهيكل مستقر للضريبة التصاعدية (يتفق ودرجة استقرار معينة مستهدفة). أما هدف التوسح الاقتصادى فيتطلب إضافة أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية تعمل على احداث زيادة مباشرة فى الإنفاق والتشغيل.[٤٣]

وفيما يتعلق بالإمكانات الادخارية المصرية فى الخارج يقتضى الأمر مزيداً من الاجراءات. والمطلوب أولا إعادة النظر كلية فى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، وتعديل سعر الصرف فى السوق الموازية؛ وذلك للأسباب الآتية:

(أ) رغم أن أسعار السوق الموازية أقل من الأسعار التوازنية بالنسبة للجنيه المصرى، نرى أن أسعار الاستيراد بدون تحويل عملة هى ـ بدورها ـ أعلى من الأسعار التوازنية. ويفسر ذلك عاملان: (١) أن السماح بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة قد خلق دافعاً لتحوّل المدخرات عن التعامل فى السوق الموازية، إلى السوق الأولى ذات الأسعار الأكثر إغراء. (٢) السلوك الاستهلاكى غير الرشيد فى المجتمع المصرى، والذى يمكّن من هامش ربح مرتفع على السلع الكمالية، يعطى للسوق "الحرة"

٤٣ـ لمزيد من التفاصيل فى هذا الموضوع أنظر: سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص ١٦١ ـ ١٩٠.

للعملة قوتها التنافسية إزاء السوق الموازية.

وقد يكون من التجنّى إلقاء كل اللوم على السلوك الاستهلاكى المصرى وحده ؛ إذ يمكن إرجاعه - بدوره - إلى طبيعة البيئة الاقتصادية السائدة. فرغم وجود الإمكانات الادخارية ، لاسيما مع الاتجاه المتزايد نحو ظهور الفوارق الدخلية ، لازالت هذه البيئة قاصرة عن خلق حوافز الادخار، وعاجزة عن تقديم الفرص المناسبة لتشجيع الاستثمار أمام رؤوس الأموال المصرية (لدرجة منح مزايا وتسهيلات للمستثمر الأجنبى دون المستثمر المصرى) [٤٤].

(ب) التقدم المستمر لسعر السوق بدون تحويل عملة على سعر السوق الموازية ، وما يتضمنه من انخفاض مغالى فيه فى سعر الصرف للجنيه المصرى ، له أثره السيء الواضح على ميزان المدفوعات. وهنا تبدو التكلفة الباهظة لاستمرار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة. وهكذا فبقدر ما تُؤدى هذه السوق إلى تسهيل ، وتشجيع المزيد من ،الاستهلاك (الكمالى بالذات) ، وباستمرار - مما يحدث زيادات مستمرة فى الطلب على الصرف الأجنبى - بقدر ما تُحدث ضغطا لمزيد من التخفيض فى قيمة العملة المصرية فى السوق الموازية. وبعبارة أخرى فإن السوق بدون تحويل عملة - بمقوماتها الحالية - تميل إلى خلق طلب مبالغ فيه على العملة الأجنبية يؤدى إلى انخفاض مستمر فى السعر التوازنى للجنيه كان يمكن تفاديه.

ولعله من حسن الحظ أن إدراك الاعتبارات السابقة يسهّل مهمة التوصل إلى معالم واضحة للاجراءات العملية - السليمة والممكنة - لتحسين مركز السوق الموازية وانعاش حصيلتها من النقد الأجنبى : فتشجيع الادخار (على النحو المقترح) بالقدر

٤٤- لاشك أن اتجاه السياسة الاقتصادية أخيرا - ولو بعد أكثر من عام من قولنا هذا - نحو القضاء على ذلك التمييز غير المنطقى ، هو خطوة على الطريق السليم.

اللازم لتراخى الطلب على السلع الكمالية المستوردة ، ومن ثم تخفيض ربحيتها المتوقعة ، من شأنه أن يُضعف القوة التنافسية - المتمثلة فى مستويات الأسعار التى يُطلب بها الصرف الأجنبى - لسوق الاستيراد بدون تحويل عملة . وهذا يقلل بالتدريج من مقدرتها على اجتذاب عملاء السوق الموازية .

وهكذا فإن انعاش السوق الموازية يتطلب ، بالإضافة الى إعادة النظر فى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :

(أ) زيادة فى العلاوة التشجيعية فى السوق الموازية مقدارها - مبدئيا - حوالى ٥ ٪ من السعر الحالى [٤٥] . ومن المتصور أن يمكّن التحسن فى مركز الجنيه مستقبلا من تخفيض هذه العلاوة ، بالإضافة إلى التمكين تدريجيا من الاتجاه نحو إطلاق سعر الجنيه للتعامل الحر ، كهدف نهائى ، دون تعريض الاقتصاد إلى هزات وأزمات لا قبل له باحتمالها إذا تسرعت الدولة وأطلقت هذا التعامل قبل الوقت المناسب" [٤٦] .

(ب) فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية .

(جـ) رفع سعر الفائدة على الودائع المصرفية ، والغاء الضرائب على فوائدها [٤٧] . (وهذا الاجراء - مرة أخرى - لن يكون مجديا وانتعاشيا مالم يوضح حد للاتجاه التصاعدى الحالى للأسعار) .

ومن شأن هذه الاجراءات تمكين السوق الموازية من استعادة عملائها "الحتميين" [٤٨] الذى أدى السماح بالاستيراد دون تحويل عملة إلى سهولة انصرافهم عنها .

---

٤٥ - سلوى سليمان ، دراسة تحليلية لمشروع خطة ١٩٧٦ ٠٠٠ ، المرجع السابق ذكره ، (١٩٧٥) ، ص ٢٧ .

٤٦ - المرجع السابق ، ص ٢٧ .

٤٧ - المرجع السابق ص ٢٧ .

٤٨ - ويقصد بهم العاملون المصريون بالخارج الذين لا يستطيعون عادة تأجيل تحويل مدخرات خاصة بهم فى نهاية كل عام ، إما لعودتهم النهائية من العمل بالخارج ، أو لحاجتهم إلى مدخراتهم الخارجية لتحسين مستوى معيشتهم فى مصر ، أو للسببين معا . فهؤلاء عادة ليس لديهم فسحة كافية من الوقت لتأجيل عمليات التحويل .

والى جانب هؤلاء ، هناك مجموعة أخرى من العملاء الذين يمكن حفزهم الى التعامل في السوق الموازية ، بغرض الاجتذاب التدريجي للمدخرات المصرية المتراكمة في الخارج . وتبدو هنا بالذات أهمية دور كل من :

(أ) سعر الفائدة على الودائع المصرفية .

(ب) وضوح فرص الاستثمار ذات الضمانات الأكيدة ، في مشروعات خاصة مساهمة جديدة .

(ج) إعادة التعامل في سوق الأوراق المالية .

(د) الحرص على تفادي الضغوط والاتجاهات التضخمية ، والمتابعة والتصحيح المستمرين لكل من هيكل الأسعار والأجور .

ويهمنا هنا التركيز على ضرورة أن تُعطِي الدولة اهتماما خاصا لرؤوس الأموال المصرية في الخارج للقيام بدور أساسي ، وذلك بإفساح المجال لها للقدوم للاستثمار وقيادة[٤٩] برنامج التوسع والانتعاش في نشاط القطاع الخاص ؛ ولا يجوز التقليل من شأنها باعتبارها ضئيلة بالمقارنة برؤوس الأموال الخارجية الأخرى . فقد تثبت التجربة أنها ليست بالضآلة المتصورة ، بالإضافة إلى أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد لاشك محدودة في البداية على أي حال . كذلك فإن افتراض أن هذه المدخرات أكثر من غيرها مرونة[٥٠] (ومن ثم أكثر استجابة للضمانات والتسهيلات الاستثمارية) يقوّي احتمال أن تؤدي استجابتها للحوافز إلى توفر حصيلة من التدفقات الرأسمالية أكبر (على الأقل في البداية) مما ينتظر من رؤوس الأموال الخارجية الأخرى (غير المصرية) .

وبهذا يمكن تصور خطة للتوسع في القطاع الخاص تقودها رؤوس الأموال المصرية الخاصة (المحلية والخارجية) ، بما يحقق الانتعاش التدريجي المطرد ، المقترن بتزايد

٤٩ـ كما أكدنا منذ عام ١٩٧٥ (دراسة تحليلية لمشروع خطة ١٩٧٦ ، المرجع السابق ، ص ٢٧ـ٢٨) على أهمية الدور القائد لرؤوس الأموال المصرية ـ في وقت أهملتها فيه السياسة الاقتصادية ، مركزة بدلا منها على رأس المال الأجنبي ـ ثم ، بمرور الوقت ، فرضت طبيعة الأمور الاهتمام بالمستثمر الوطني مؤخرا ، فإننا نصر الآن أيضا على التأكيد بأن خطوات التنمية الحقيقية في مصر لن تبدأ إلا بالقدرات المصرية الذاتية ، الموجهة وفق خطة اقتصادية سليمة .

٥٠ـ فالمتصور ـ منطقيا ـ أن حجم التسهيلات والاعفاءات الضريبية اللازمة لاغراء رأس المال المصري الخارجي (والمحلي) تقل عن تلك التي من المتوقع أن يطلب المزيد منها باستمرار رأس المال الأجنبي .

فى احتمالات الربحيـــة • ولاشـــك أن مثل هذه الظروف العمليـــة المشـــجعة ، هـــى أكـــثر فاعليـــة من أى ضمانات أوتســـهيلات رســـمية معلنة ، فى اجتذاب رؤوس الأموال الخارجيـــة ، والعربيـــة بالذات • وربما كان فى ذلك أيضـــا تفاديا لاحتمال الانزلاق إلـــى منح تســـهيلات وضمانات ، قد يتبين مســـتقبلا أنهاكانت أكثر مما يجـــب • وفوق هذا كلـــه ، فإنه ليس من الجافاة للمنطق القول بأنه من الصـــعب النجاح فى اكتســـاب ثقـــة رأس المال الخارجـــى فى مســـتقبل الاســـتثمار فى مصـــر ، مالم تكتســـب أولا ثقـــة رأس المال المصـــرى • بل ويمكن القول أيضا بأن محاولة تحقيق العكس أولا لن يكون إلاّ بتنازلات اقتصادية ذات تكلفـــة باهظة للاقتصاد المصـــرى •

بقـــى أن نـــؤكد أننا لانفترض تحقق هذه الصـــورة الكاملة فى الأجـــل القصير (أى فى نطاق فترة الأزمة الراهنـــة) ، ولكننا نتوقـــع تحـــقق بعض نتائجها الإيجابيـــة فى تلك المدة إذا ما اتخذت الإجراءات المقترحـــة دون تأجيـــل •

٣ــ الاســـتغلال الكامل للطاقات ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية :

والمقصـــود بذلك كل الطاقات الإنتاجيـــة المتوفـــرة ، البشـــرية منهـــا والماديـــة ، وفى كـــل القطاعات :

(أ) ففى قطـــاع الصناعـــة : يجـــب إعطاء الأولويـــة لتشـــغيل الطاقات المعطلة (وهـــو ما تهتم به الخطـــة فعلا) • فقـــد قدرت إحـــدى دراسات البنك الدولى للانشـــاء والتعمير حجـــم الطاقة الصناعيـــة المعطلـــة فى مصـــر فى عام ١٩٧٤ بحـــوالى ٣٢ ٪ من إجمالى الطاقـــة الصناعيـــة • والحجـــم الحقيقى لهذه المشـــكلة ــ ومن ثم مدى جســـامتها ــ يتبين من خلال إدراك آثارها التراكميـــة الســـيئة على العمالة ، والإنتـــاج ، والأســـعار ••• الخ •

ورغم أن تشـــغيل هـــذه الطاقـــة يقتضـــى بلاشـــك اســـتيراد مستلزمات إنتاج وقطع غيـــار ومواد خـــام ، إلا أن ما يحققـــه من إنتاج ســـريع يتفق تماما مع

مقتضيات المواجهة "الفورية" للأزمة الراهنة .

وقد لا يرجع تعطل الطاقات أساسا إلى عدم توفر قطع الغيار أو المواد الخام ... الخ ، وانما لظهور الاختناقات في بعض المجالات ، أو لانخفاض مستوى الكفاءة في بعض المرافق . وهذا يتطلب أن يوضع في المركز الثاني من سلم الأولويات علاج تلك الاختناقات ، وتحسين خدمات المرافق العامة ، لكي تعمل هي أيضا بطاقاتها وامكاناتها القصوى ، وفي فترة زمنية قصيرة تتفق مع الحاجة إلى التركيز على الأنشطة سريعة العائد[٥١] .

(ب) وفي قطاع الزراعة : يوجد مجال واسع لزيادة القيمة المضافة في الأجل القصير ، وان كانت امكانات ذلك محدودة في الاجل الطويل . وهذا يتطلب وضع سياسة زراعية قصيرة الاجل تستهدف تعظيم القيمة المضافة ؛ بالاستفادة من اتجاهات الانتاجية الزراعية وأسعار المحاصيل ، لاسيما الرئيسية منها ، في السنوات الماضية .

ودون ادعاء محاولة تقديم دراسة عن إمكانات زيادة الإنتاجية في قطاع الزراعة ، نسوق فقط مثالا محدودا : فبالنسبة للقطن مثلا ، نلاحظ اتجاها في السنوات الأخيرة نحو انخفاض إنتاجية الفدان ، وذلك مع تزايد المساحة المزروعة قطنا[٥٢] ؟ وعلى ذلك فاستهداف استعادة المستويات القصوى السابقة لغلة الفدان من القطن ، والعمل على رفع هذه الإنتاجية قدر المستطاع ، من شأنه أن يمكّن من إنقاص المساحة المزروعة قطنا لإتاحة المزيد من الأرض لزراعة القمح . ومع ملاحظة الارتفاع المستمر في أسعار القطن العالمية ، فإن انخفاض نسبة المصدّر منه سوف يظل يحقق تزايدا مطردا في الحصيلة التي يحققها من الصرف الأجنبي . ويضاف إلى ذلك أن إفساح مزيد من الأرض الزراعية للمحصول المنافس

---

٥١ - أما الاستثمار في المرافق العامة والإضافة إليها ، فيتعلق بالاستراتيجية بعيدة المدى التي تستهدف توسيع نطاق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد . وهذه يتولى شأنها خطة التنمية طويلة الأجل ، والتي يجب أن تبدأ خطواتها الأولى في هذا المجال من الآن ، محققة بذلك التناسق المنطقي بين الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل .

٥٢ - أنظر الملحق ، جدول (٥) .

(القمح) سيمكّن من الوفاء بقدر إضافي من الاحتياجات المحلية المتزايدة إلى هذا المحصول ، مع تخفيف العبء عن جانب الواردات في الميزان التجاري .

ومن ناحية أخرى فإنه إذا صحّت الإمكانات غير الضئيلة لزيادة إنتاجية القمح التي تشير إليها بعض الدراسات الأجنبية [٥٣] عن طريق تحسين السلالة والمعدات المستخدمة ... الخ ، يكون في المستطاع الارتفاع بالناتج الكلي لهذا المحصول في الفترة القصيرة .

كذلك يبدو أن هناك إمكانية غير ضئيلة لتحسين الإنتاج لكثير من المحصولات الغذائية كالخضروات والفواكه ؛ كما إن وجود فاقد/كبير (waste) في محاصيل بعض الموالح القابلة للتصدير يمكن القضاء عليه بتوفير متطلبات اعدادها لهذا الغرض .

وبالاضافة إلى مثل هذه الحالات لإمكانية زيادة القيمة المضافة وموارد الصرف الأجنبي للقطاع الزراعي ، فإن القضاء على سلبيات تفتيت الحيازات الزراعية من شأنه أن يُتيح مجالا آخراً لزيادة الإنتاج . وأخيرا ، يتعين وضع سياسة فعالة للحوافز السعرية ، ترمي إلى تعظيم محصلة الأهداف الزراعية ككل .

الخلاصة : أن الاختناقات والاختلالات السعرية هي في مقدمة العراقيل التي يمكن أن تعترض جهود التنمية . ومن ثم يجب توجيه العناية الكافية إلى هذه المشكلة ، والحرص على تلافي ما يمكن تلافيه من إجراءات تؤدي إلى خلق أو تفاقم الضغوط التضخمية . والمنطق الاقتصادي السوي يستلزم لذلك التركيز على تنشيط الإنتاج ؛ والذي يقتضي - بدوره - الاتجاه الفوري إلى تخفيض الاستهلاك ، وتعبئة المدخرات ، والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية الراهنة ، ورفع مستويات الكفاءة الإنتاجية في كافة مجالات النشاط الاقتصادي . وهذه الإجراءات ، إذ تتفق تماما مع مواجهة وعلاج مشكلة ميزان المدفوعات باعتبارها أزمة "حالّة" immediate تنسجم

---

٥٣ - See for example: Clawson, Landsberg, & Alexander, The Agricultural Potential of the M.D., Elsevier, N.Y., 1971.

أيضا مع مقتضيات انتهاج استراتيجية تنمية طويلة الأجل ، لعلاج نفس المشكلة باعتبارها دلالة على اختلال هيكلى فى بناء الإقتصاد المصرى .

****

الملحـــــــــــــق

جـــــدول (١)

تطـــــور العجز فى ميزان المدفوعات فى مصـــــر
فى الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٤

(بالمليون جنيـه)

السـنة	العجز فى ميزان المدفوعـات
١٩٥٠	ـ١١و٩
١٩٥١	ـ١٧و٨
١٩٥٢	ـ٥٧و٢
١٩٥٣	ـ٩و٣
١٩٥٤	ـ٠و٦
١٩٥٥	ـ٣١و٨
١٩٥٦	ـ٣٦و٩
١٩٥٧	ـ٤٩و٧
١٩٥٨	ـ٢٢و٣
١٩٥٩	ـ٢٢و٧
١٩٦٠	ـ١٩و٤
١٩٦١	ـ٢٥و٣
١٩٦٢	ـ٤٠و٩
١٩٦٣	ـ٣٠و٠
١٩٦٤	ـ٩و٣
١٩٦٥	ـ٣٧و١
١٩٦٦	ـ٢٤و٩
١٩٦٧	ـ٣١و٧
١٩٦٨	ـ٨و٧
١٩٦٩	ـ٤٠و٥
١٩٧٠	ـ٦٢و٤
١٩٧١	ـ٦٦و٦
١٩٧٢	ـ١٢و٥
١٩٧٣	ـ٥و٥
١٩٧٤ *	ـ٢٠١و٠

المصـــدر: Balance of Payments Yearbook.
نشـــرات البنك المركزى
* وزارة الماليـــة ــ جمهورية مصر العربية.

جـــــــــدول (٢)

تطور الدين الخارجي وتوقعاته حتى عام ١٩٨٠

(بملايين الدولارات وبالأسعار الجارية)

السنة	الديون المتوسطة وطويلة الأجل	تسهيلات الموردين	المجموع
١٩٧٣	١٦٩٨	٤٤١	٢١٣٩
١٩٧٤	٢٢٥٧	٤٥٢	٢٧٠٩
١٩٧٥	٣١٥٠	٦٠٩	٣٧٥٩
١٩٧٦	٣٨٥٩	٦٩٨	٤٥٥٧
١٩٧٧	٤٤١٢	٧٢٧	٥١٣٩
١٩٧٨	٤٨٣٥	٧١٣	٥٥٤٨
١٩٧٩	٥٠٢٢	٦٧٣	٥٦٩٥
١٩٨٠	٤٩٣٠	٥٥٨	٥٤٨٨

جـــــــــدول (٣)

تطور نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي

السنة	النسبة
١٩٦٨/١٩٦٧	٨و٧
١٩٦٩/١٩٦٨	٠و٨
١٩٧٠/١٩٦٩	٦و٨
١٩٧١/١٩٧٠	٠و٧
١٩٧٢/١٩٧١	٥و٨
/١٩٧٢	٥و٦
١٩٧٣	٩و٦
١٩٧٤	٤و٥
المتوسط	١و٧

المصـــــادر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء
وزارة التخطـــــيط.

جـــــــــــدول (٤)

تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالـى *

السـنـة	النسـبـة
١٩٦٥/١٩٦٦	١٨و٣
١٩٦٦/١٩٦٧	١٥و٣
١٩٦٧/١٩٦٨	١٣و٥
١٩٦٨/١٩٦٩	١١و٨
١٩٦٩/١٩٧٠	١٤و٠
١٩٧٠/١٩٧١	١٣و٩
١٩٧١/١٩٧٢	١٢و٦
١٩٧٢	١٢و٣
١٩٧٣	١٢و٣
المتوسـط	١٣و٨

* المصـدر السـابق.

جـــــــــــدول (٥)

تطور المساحة المزروعة قطنا وإنتاجية الفدان من القطن

السـنـة	المساحة بملايين الأفدنـة	إنتاجية الفدان (بالقنطـار)
١٩٦٨/١٩٦٩	١و٤٦	٥و٩٦
١٩٦٩/١٩٧٠	١و٦٢	٦و٦٨
١٩٧٠/١٩٧١	١و٦٣	٦و٢٥
١٩٧١/١٩٧٢	١و٥٢	٦و٦٨
١٩٧٢/١٩٧٣	١و٥٥	٦و٦٢
١٩٧٣/١٩٧٤	١و٦٠	٦و١١

المصـدر: الهيئة المصرية العامة للقطـن ،
وزارة الزراعـة ، جمهورية مصر العربية.